الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الامن الغذائي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إعداد:
- تريكي كمال
- بوغزالة حمد محمد
- حوامدي الياس

تحت إشراف:
ذهب علي

لجنة التقييم:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
جديدي موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيساً
ذهب علي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
بن موسى بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2023 /2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الامن الغذائي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إعداد:
- تريكي كمال
- بوغزالة حمد محمد
- حوامدي الياس

تحت إشراف:
ذهب علي

لجنة التقييم:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
جديدي موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيساً
ذهب علي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
بن موسى بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2023 /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم

درجات والله بما تعملون خبير

سورة المجادلة الآية (11)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في
تحقيق هذا الإنجاز، أهدي هذا العمل
المتواضع...

إلى والدي العزيز، الذي كان لي سندًا
وداعمًا في كل خطوة خطوتها،
ولطالما زرع في نفسي بذور الطموح
والعزم والإصرار.

إلى والدتي الحبيبة، التي كانت لي
نبراسًا يُضيء دربي بدعواتها الصادقة
وتضحياتها العظيمة.

إلى إخوتي وأخواتي، شركاء الفرح
والمساندين لي في كل الظروف، أنتم
الدافع الأكبر في كل لحظة يأس
مررت بها.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم
يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم، وكانوا لنا
قدوة حسنة في مسيرتنا العلمية.

إلى أصدقائي الأعزاء، الذين كانوا لي
رفاق الدرب، وشاركوا معي أوقات
الجد والاجتهاد، والفرح والتعب.

وأخيرًا، إلى كل من ساهم في دعمي
وتحفيزي للوصول إلى هذه اللحظة
الفارقة في حياتي

كمال

إهداء

إلى من منحوني الحب والدعم
والتشجيع، إلى من كانوا سندي في
كل خطوة على درب النجاح،

إلى والديّ العزيزين،

الذين بذلوا الغالي والنفيس لأجلي،
وكانوا دائماً مثالاً للتفاني والتضحية.

إلى إخوتي وأخواتي،

الذين لم يبخلوا عليّ بالنصيحة
والمساندة، وشاركوا معي لحظات
الفرح والتحدي.

إلى أصدقائي،

الذين كانوا رفاق الدرب، ووقفوا
بجانبي في السراء والضراء، وشاركوا
معي لحظات النجاح والتحدي.

إلى كل من علمني حرفاً، وأضاء لي
الطريق بنور العلم والمعرفة،

أهدي هذه المذكرة، تعبيراً عن شكري
وامتناني العميقين.

محمد

إهداء

إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا دائمًا مصدر دعمي وإلهامي، واللذين لم يبخلا عليّ بالحب والتشجيع، أقدّم لكم ثمرة جهودي هذه تعبيرًا عن امتناني العميق.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يدخروا جهدًا في توجيهي وتعليمي، والذين ساهموا بشكل كبير في تكوين معرفتي وصقل مهاراتي.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين كانوا رفقاء الدرب، وشاركوا معي لحظات الجد والاجتهاد، وأضفوا لمسة من المرح والتعاون في كل خطوة.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، أهديكم هذا الجهد المتواضع، آملًا أن يكون لبنة في بناء مستقبلي المهني والعلمي.

إلياس

شكر وتقدير

الحمد لله
نحمده حق الحمد و نستعينه في
السراء والضراء ونؤمن به ونصلي
ونسلم على خير خلق الله سيدنا
محمد صل الله عليه وسلم ، وصحبه
أجمعين. ومن اتبع هديه وعمل بما
يقول إلى يوم القيامة :" من لا يشكر
الناس لا يشكر الله " نعرب عن عميق
امتناننا وامتناننا لكل من أضاء لنا
سراج الحياة وأخذنا إلى سفينة
الحياة. - من علمنا علما انتفع به
وحسن
أخلاقه. من أساتذتنا الأوائل إلى
أساتذة جامعتنا الأكثر احتراما تهنئة
وشكر خاص للمشرف ذهب علي الذي
قدم لنا النصح والإرشاد في وقت
إنجاز هذه المذكرة وشكرا إلى كل من
ساعد في إتمام هذه
المهمة البسيطة.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة وقد اخترنا دولة الجزائر لتكون محل دراسة، حيث قمنا من خلال هذه الدراسة بمعالجة إشكالية الموضوع المتمثلة في: ما مدى أهمية الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات التي مكنتنا من الوصول إلى نتائج البحث الدقيق والوصف الدقيق لظاهرة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، والمنهج التحليلي في تحليل دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة حسب مؤشرات التغذية والإحصائيات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aimed to know the role of food security in achieving sustainable development. We chose the state of Algeria to be the subject of study. Through this study, we addressed the problematic topic: How important is food security in achieving sustainable development in Algeria?

In this study, we relied on the descriptive approach in collecting data and information that enabled us to reach the results of precise research and an accurate description of the phenomenon of food security and sustainable development, and the analytical approach in analyzing the role of food security in achieving sustainable development according to various nutrition indicators and statistics.

Keywords: food security, sustainable development.

الفهـارس

فهـرس المحتويات

إهـــداء ..... **I**
شكر وتقدير ..... **II**
ملخص الدراسة ..... **VI**
فهـرس المحتويات ..... **VIII**
فهرس الجداول ..... **X**
فهرس الأشكال ..... **XI**
مقدمة ..... أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري.

تمهيد: **6**

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما **7**

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده والعوامل المؤثرة على الأمن الغذائي..... 7

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها 11

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة..... 15

المبحث الثاني: الدراسات السابقة **19**

المطلب الأول: الدراسة السابقة الأولى:..... 19

المطلب الثاني: الدراسة السابقة الثانية 20

المطلب الثالث: الدراسة السابقة الثالثة 21

خلاصة الفصل:..... **23**

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

المبحث الأول: الإستراتيجية الزراعية في الجزائر 26

المطلب الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر 26

المطلب الثاني: الإستراتجيات لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر 29

المبحث الثاني: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر 34

المطلب الأول: الأمن الغذائي في الجزائر 34

المطلب الثاني: الأمن الغذائي ومساهمته في تعزيز مسارات وأهداف التنمية في الجزائر 38

خلاصة الفصل: 47

الخاتمة 48

قائمة المراجع 52

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأراضي الزراعية في الجزائر	26
02	الموارد المائية المسطحة للجزائر	27
03	تطور قمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر	35
04	تطور نسب الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة	37
05	تطور معدلات سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	39
06	تطور معدلات نقص التغذية في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)	40
07	تطور عدد القوى العاملة الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)	43
08	تطور حجم الناتج المحلي الزراعي مقارنة مع حجم الناتج الإجمالي في الجزائر	44

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى بياني يمثل تطور قمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر	36
02	منحنى: تطور معدلات سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة(2011-2018)	39
03	منحنى بياني لتطورات معدلات نقص التغذية في الجزائر	41
04	منحنى بياني لتطور عدد القوى العاملة الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)	44
05	منحنى بياني: لتطور حجم الناتج المحلي الزراعي مقارنة مع حجم الناتج الإجمالي في الجزائر	45

مقدمة

إن الأمن الغذائي يعد عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث يؤثر بشكل كبير على الصحة العامة واستقرار الاقتصاد والمجتمع، بفضل الأمن الغذائي يمكن للجزائر تلبية احتياجات سكانها من الطعام بشكل مستدام دون الاعتماد الكامل على الواردات الخارجية. تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تطبيق استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل الزراعة المستدامة، وتعزيز البنية التحتية الزراعية، وتحسين التوزيع والوصول إلى الغذاء، وتعزيز التعليم الغذائي والوعي بين السكان، من خلال دعم الزراعة المستدامة، يمكن للجزائر تحقيق الإنتاجية الزراعية بشكل يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة، مما يضمن استمرارية الإنتاج الغذائي في المستقبل. كما يساعد تحسين البنية التحتية الزراعية في تعزيز إنتاجية المزارعين وتحسين جودة المحاصيل من خلال توفير مياه الري والصرف والتقنيات الزراعية المتقدمة. كما أن الاستثمار في الأمن الغذائي العديد من الفوائد، بما في ذلك تعزيز الصحة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبناء مجتمعات قوية ومستدامة في الجزائر.

وبناءا على هاته المعطيات يهدف هذا البحث إلى استكشاف دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد قسمنا بحثنا هذا إلى قسمين بابين الباب الأول يتضمن الإشكالية والفرضيات وبعض المصطلحات الخاصة بالدراسة والباب الثاني يحتوي على فصلين فصل نظري حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة وفصل ثاني تطبيقي يتناول دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الإشكالية:

إن تحديد إشكالية البحث تتمثل في تبيان استراتيجيات الأمن الغذائي وفق عدة مؤشرات بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وذلك عبر السياسات التي تبنتها للوصل الى الهدف المطلوب وعليه يتم طرح التساؤل التالي:

ما أهمية الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

تندرج تحت هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الغذائي؟
- ما هو واقع الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر؟

الفرضيات:

- يُعدّ الأمن الغذائي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- يُواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تحديات كبيرة.
- يمكن للجزائر تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات واستراتيجيات فعّالة.

أسباب إختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

-يُعد الأمن الغذائي قضية شخصية تهمنا جميعًا، حيث أنه يرتبط بقدرتنا على الحصول على طعام كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتنا الأساسية.

– امتلاكنا شغفًا شخصيًا بمجال الأمن الغذائي ونرغب في معرفة المزيد عنه وفهم دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

– إدراك أهمية الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة والرغبة في المساهمة في إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها هذه القضية.

أسباب موضوعية:

– يُعد الأمن الغذائي قضية عالمية ذات أهمية قصوى، حيث يواجه أكثر من 800 مليون شخص في العالم الجوع المزمن.

– يرتبط الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الجوع وتحسين الصحة والتغذية وحماية البيئة.

– تواجه قضية الأمن الغذائي العديد من التحديات، مثل تغير المناخ وندرة الموارد والنمو السكاني، مما يجعلها موضوعًا هامًا للدراسة والبحث.

– تتوفر العديد من الفرص لتحسين الأمن الغذائي، مثل تطوير تقنيات زراعية جديدة وتعزيز الاستثمارات في الزراعة وتحسين الوصول إلى الغذاء.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث في:

– تساعد دراسة دور الأمن الغذائي في فهم العلاقة الترابطية بينه وبين أبعاد التنمية لمستدامة المختلفة.

– تتيح هذه الدراسة تحديد التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي رصد التقدم المحرز في تحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

وتتمثل هذه الأهداف في:

– معرفة ما تسعى الدراسة إلى فهمه من العلاقة المعقدة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتحديد كيف يمكن للأمن الغذائي أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مع التركيز على السياق الجزائري

– نسعى من خلال هذه الدراسة إلى اقتراح حلول ملموسة لمعالجة التحديات التي تم تحديدها، وذلك بهدف تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

– تهدف الدراسة إلى المساهمة في المعرفة العلمية حول دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم تحليل جديد وتوصيات مدعومة بالأدلة.

– تخدم هذه الدراسة موضوعنا، كما تهدف كذلك إلى قياس مؤشرات الأمن الغذائي المختلفة في الجزائر، مثل معدلات الجوع وسوء التغذية، وتوفر البيانات اللازمة لتقييم الوضع الحالي للأمن الغذائي في البلاد

– تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في الجزائر، مثل الإنتاجية الزراعية، والتجارة الزراعية، والتغيرات المناخية، والسياسات الحكومية.

– تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير الأمن الغذائي على أبعاد التنمية المستدامة المختلفة.

– تسعى الدراسة إلى تطوير نماذج مستقبلية للأمن الغذائي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص المتوقعة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: وتتمثل في:

المتغير المستقل هو: الأمن الغذائي والتابع هو التنمية المستدامة.

الحدود الزمانية: السنة 2024/2023

الحدود المكانية: دولة الجزائر.

منهج الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج التالية:

استعملنا المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات التي مكنتنا من الوصول إلى نتائج البحث الدقيق والوصف الدقيق لظاهرة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

والمنهج التحليلي في تحليل دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة حسب مؤشرات التغذية والإحصائيات المختلفة.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة نظرا لصعوبة طبيعة البحث:

- قطاع الزراعة في الجزائر يفتقد بنسبة كبيرة إلى البيانات والإحصائيات الدقيقة.
- تضارب البيانات وإختلافها أحيانا نظرا لعدم وجود أجهزة معتمدة كفيلة بمنح معطيات دقيقة تكون أساس يعتمد عليه في الدراسة والبحث.

وللتفصيل أكثر في دراستنا: دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة.

تم إعتماد خطة مكونة من فصلين، الفصل الأول المعنون الإطار المفاهيمي والذي تضمن ثلاث مباحث في المبحث الأول تناولنا المفاهيم النظرية للأمن الغذائي والتنمية المستدمة والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة أما المبحث الثالث فكان عبارة عن دراسات سابقة.

بينما ضم الفصل الثاني المتعلق بدور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر الذي قسم إلى مبحثين المبحث الأول حول الإستراتيجيات الزراعية في الجزائر والمبحث الثاني حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري.

تمهيد

المبحث الأول: المفاهيم النظرية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن تحقيق الأمن الغذائي يعني أن جميع أفراد المجتمع يمكنهم الحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي دون الاعتماد على الموارد الطبيعية بشكل غير متساوٍ. يعتبر الأمن الغذائي هدفاً مهماً للعديد من الدول والمنظمات الدولية، حيث يؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لتحقيق الأمن الغذائي، كما يجب زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين نوعية الغذاء، وتعزيز الوعي الغذائي، وضمان الوصول المناسب إلى الغذاء.

وبجانب ذلك فإن التنمية المستدامة هي عملية تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتعتمد هذه النهج على موازنة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. تشمل التنمية المستدامة العديد من المجالات مثل الزراعة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، والطاقة المتجددة، والتعليم والصحة العامة. واحدة من أهم الأهداف التي تسعى إليها التنمية المستدامة هي تحقيق التوازن بين احتياجات الإنسان وحماية البيئة، بحيث يمكن تلبية احتياجات الجميع دون المساس بالقدرة البيئية على التجدد والاستدامة. تتطلب هذه العملية تغييرات في السلوك الاستهلاكي والإنتاجي، وتعزيز التعاون الدولي والمحلي لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم.

وستناول في فصلنا هذا ثلاث مباحث حيث في:

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده والعوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي يشير إلى حالة توفر الغذاء بشكل كافٍ ومستدام لجميع الأفراد في المجتمع، مما يضمن تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية بطريقة صحية وآمنة. ويتأثر الأمن الغذائي بعدة عوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتضمن أبعاده الرئيسية الوصول الاقتصادي للغذاء، والاستقرار الوطني والسياسي، والتغذية السليمة والصحية، والاستدامة البيئية في إنتاج الغذاء. وكذلك هناك عوامل تؤثر على الأمن الغذائي تشمل الزيادة السكانية، وتغيرات المناخ، وانعدام الاستقرار السياسي، وتدهور البيئة، وقلة الدخل، وارتفاع أسعار الغذاء.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي:

لقد تعددت تعاريف الأمن الغذائي وإختلفت المفاهيم حسب المهتمين به وسنتطرق لبعض التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي وهي كالتالي:

الأمن الغذائي هو حالة من الاكتفاء الذاتي المحلي من الغذاء استناداً إلى قدرة البلاد على توفير كافة احتياجات الناس من السلع والمواد الغذائية. من خلال الإنتاج المحلي.[1]

ويعرّفه البنك الدولي بأنه "الحصول على ما يكفي من الغذاء لجميع الناس في جميع الأوقات ليعيشوا حياة نشطة وصحية، وعناصرها الأساسية هي وفرة الغذاء والقدرة على الوصول إلى الغذاء". ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ: توفير الغذاء. العرض والاستقرار وإمكانية الحصول عليها.[2]

وتعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على النحو التالي: ‘‘يشير الأمن الغذائي إلى الإمداد المستمر بالغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للأنشطة الحيوية لجميع أفراد الدولة على أساس الإنتاج المحلي وإنتاج السلع الغذائية لكل دولة وارتباطها بمزايا نسبية تقدم لجميع المواطنين بأسعار تتناسب مع الدخل والقدرة، المادية.[3]

كما تعرف منظمة الصحة العالمية على أن الأمن الغذائي هو "حالة يتمكن فيها جميع الناس من الحصول على الغذاء الكافي والآمن في جميع الأوقات لتمكينهم من عيش حياة صحية ومنتجة. الحد الأدنى من الطاقة التي

---

[1] مراد، ناصر، مجلة جديد الاقتصاد، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية**، العدد 05، جامعة البليدة، الجزائر، 2010، ص 45.

[2] بن عبيد، فريد؛ مطاي، عبد القادر؛ صلاح، محمد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، العدد34، جامعة عاشور الزيان، ص 139.

[3] خلالفة هاجر، مجلة دفاتر المتوسط، **الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين**، جامعة الحاج لخضر، باتنة_ الجزائر، ص 12.

يحتاجها جسم الإنسان هو سعرة حرارية. ويعتبر الحد الأدنى من الطاقة 1800، وهو ما يحدد أيضًا ما إذا كان الشخص يعاني من سوء التغذية أو سوء التغذية، وبالتالي تقدير عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الأمن الغذائي بأنه الحصول على الغذاء الكافي والآمن والمغذي لجميع الناس في جميع الأوقات، بحيث يُمكنهم عيش حياة صحية ونشطة.

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو المنفعة المادية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الحصول على الغذاء الآمن والمغذي بما يكفي لدعم حياة الإنسان وأنشطته اليومية بشكل كامل، وله عدة أبعاد وتتمثل هذه الأبعاد في:

1-البعد الاقتصادي:

- وتنشأ القضية المطروحة من عدم قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الغذائية، بسبب التفاوت الكبير بين الطلب والعرض. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى تضخم أسعار السلع الاستهلاكية بشكل شائع وعدم استقرار السوق. ويتفاقم هذا الخلل بسبب النمو السكاني، مما يؤدي إلى ندرة الموارد الغذائية. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، يجب على البلدان التي تواجه مثل هذه التحديات أن تعتمد على الواردات كحل فوري لتلبية احتياجات سكانها مع استكشاف طرق بديلة لسد هذا العجز. ويساهم الافتقار إلى الغذاء الكافي وغياب آليات تنظيم الأسواق الزراعية في نقص الغذاء وندرته على مستوى العالم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انتشار سوء التغذية على نطاق واسع يؤثر على الملايين من الناس.[2]

2 -البعد الديمغرافي:

ووفقا لتوقعات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم في السنوات المقبلة. بحلول عام 2050، من المتوقع أن يكون هناك ما يقرب من 9.8 مليار شخص يسكنون الأرض، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 11.2 مليار بحلول عام 2100. ومع هذا النمو الكبير في عدد السكان، يصبح التحدي المتمثل في ضمان إمدادات غذائية كافية وهو أمر شاق على نحو متزايد، لا سيما بالنظر إلى تأثير التغيرات البيئية. إن الوضع الحالي يجعل من الصعب للغاية تلبية احتياجات التغذية والطاقة للملايين المتزايدة، مما يؤدي إلى واقع مدمر حيث يفقد 25000 شخص حياتهم يوميًا بسبب سوء التغذية والجوع والأمراض ذات الصلة.[3]

---

[1] عادل، المهدي؛ عمر، صقر؛ الشافعي، احمد صلاح، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، **تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية 2030**، جامعة الحلوان، مصر، 2021، ص 04

[2] عكرود، سفيان، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والإتصالية، **الأمن الغذائي: اشكالية تحديد المفهوم والأبعاد**، جامعة الجزائر 03، 2022، ص 59

[3] نفس المرجع السابق.

3-البعد السياسي:

تهتم الدول بضمان الأمن الغذائي لجميع الأفراد والفئات والمجموعات دون استثناء، ويتم ذلك من خلال سلسلة من القرارات التي تتخذها الدولة والتي تجسد إرادة مسؤولة لتحقيق هدف الأمن الغذائي، فالأمن الغذائي هو السبيل الوحيد أمام الدول الفقيرة للهروب من الأزمات، لا سيما نقص الغذاء والمجاعة.[1]

4-البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا وذلك لأن القضية هنا تتعلق إلى حد كبير بنوع المعتقدات الفردية والآثار المترتبة على تلك المعتقدات في سياق قيمة الأرض والعمل القائم على الأرض والعمل الزراعي الذي يجب إشراك الجمهور.[2]

ثالثا: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي يعتبر أساسياً لضمان صحة ورفاهية الإنسان، وهو يتأثر بعدد من العوامل المختلفة. من أبرز هذه العوامل هي:

1-العوامل الديموغرافية:

يعتبر النمو السكاني أحد أبرز العوامل المؤثرة على قضايا الأمن الغذائي. ويرجع ذلك إلى أن النمو السكاني يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية وينعكس في أشكال سلبية مختلفة، مثل الجفاف والتلوث وأزمات الطاقة ونقص الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة.[3]

2-العوامل التكنولوجية:

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التكنولوجيا الحيوية الحديثة، التي تحسن استخدام المياه والتربة على النحو الأمثل، بأنها: "تهدف البحوث العلمية في القطاع الزراعي إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرق الإنتاج وأكثرها اقتصادية وملائمة لظروف البلد وخصائصه، واكتشاف مصادر غذائية متنوعة، وتطوير منتجات جديدة ذات خصائص وراثية وفتح آفاق جديدة لتحسين الكفاءة الاقتصادية وإنتاجية الأنواع النباتية. وهذا ما ينقص البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب التطبيق المحدود للممارسات الزراعية الحديثة.[4]

---

[1] سلاطنية، بلقاسم؛ عرعور، مليكة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، جامعة محمد خيضر، بسكرة _ الجزائر، 2009، ص 14/13

[2] نفس المرجع السابق

[3] مباركة، جناد، مجلة الاقتصاد الجديد، **إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر**، جامعة فرحات عباس، سطيف _ الجزائر، 2023، ص 433

[4] نفس المرجع السابق

3-العوامل الطبيعية:

وبصفة عامة فإن الإنتاج الزراعي غير قادر على تلبية الطلب على الغذاء بسبب العديد من العوامل الطبيعية، أهمها:

- انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي.
- اعتماد معظم المحاصيل على العوامل المناخية التي تختلف من عام الآخر.
- عدم كفاية وسوء استخدام الموارد المائية والاتجاه بعيداً عن الزراعة البعلية إلى الزراعة المروية.
- الهدر غير الرشيد للموارد الطبيعية ودور الإنسان في التدهور البيئي.
- تفاقم أزمة الغذاء
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.[1]

4-العوامل المالية والمادية:

وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي في البلدان النامية، إلا أن حجم الاستثمار في هذا القطاع ضعيف جداً ولا يتناسب مع الأهمية الاستراتيجي للقطاع (سواء من حيث العمالة أو من حيث أهميته النسبية من حيث الثقل الديموغرافي). ومع ذلك، وعلى الرغم من الوفرة النسبية للغذاء على المستوى العالمي، إلا أن أفق إمكانات التوسع الزراعي من حيث الإنتاج لا يزال مفتوحاً. وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من البلدان النامية ومئات الملايين من الفقراء لا يشاركون في هذه الوفرة بسبب ضعف قدرتهم الشرائية.[2]

5-العوامل السياسية:

هناك العديد من العقبات التي تواجه البلدان التي تحاول تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ضوء التطورات العالمية الأخيرة. فالقضايا السياسية لها تأثير مباشر على الوضع الغذائي في كل بلد. وعلى وجه الخصوص ما حدث في بعض الدول العربية مثل الجزائر التي كانت تتمتع بموارد طبيعية لكنها تعرضت للاستعمار الذي أبعدتها مخلفاته عن التفكير في التنمية الزراعية. إن الأحداث السياسية التي تقع في بلد ما لها تأثير كبير على الوضع الغذائي في ذلك البلد.[3]

---

[1] غراب، زرايقية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص 58/57

[2] يوب زكرياء؛ ملال، كريمة، **السياسية الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2015/2016، ص 16

[3] بوغدة، نور الهدى، **دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي**، جامعة فرحات عباس_ سطيف، ص 17/16

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

التنمية المستدامة هي نهج شامل لتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ترتكز فكرة التنمية المستدامة على مبادئ أساسية تهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت تعريفات التنمية المستدامة من عدة جوانب فنجد:

تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس أو المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[1]

كما تعني أيضا محاولة تحقيق الاستقرار السكاني ومنع اندفاع الناس إلى المدن من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية في البلاد. منطقة ريفية.[2]

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[3]

كما تشمل التنمية المستدامة التقدم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي الذي يلبي متطلبات الحاضر مع الحفاظ على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. إنها ليست حالة توازن ثابتة، بل هي عملية تحويلية مستمرة تتطلب تعديلات مؤسسية تتماشى مع المتطلبات الحالية والمستقبلية.[4]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج بأن التنمية المستدامة هي مفهوم شامل يشمل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها

[1] العربي، حجام؛ طري، سميحة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، جامعة الجزائر_ الجزائر، 2019، ص 125

[2] محمد، عبد الله حسون؛ مهدي، صالح داوي؛ عبد الرحمن خضير، اسراء، مجلة ديالي، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، جامعة ديالي، العراق، 2015، ص340

[3] بوزيان الرحماني، هاجر ؛ بكدي، فاطيمة، مجلة جامعية، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي بخميس مليانة،2008، ص 02

[4] ساري، حورية؛ بودربالة، سارة حدة، مجلة الامتياز البحوث الاقتصاد والإدارة، **العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة الfao لعام 2021**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2022، ص 167

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة:

تعتبر مبادئ التنمية المستدامة إطارًا شاملاً يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوقت نفسه، مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتتمثل هذه المبادئ في:

1-مبدأ العدالة الاجتماعية:

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة ترك الموارد الطبيعية للأجيال القادمة كما اكتسبتها الأجيال الحالية. هذه الثروة، إضافة إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية من خلال التوزيع العادل للثروات بكل يقين. الاحتياجات الأساسية لجميع فئات الناس.[1]

2-التوفيق بين متطلبات التنمية وحماية البيئة:

إن التوفيق بين احتياجات التنمية واحتياجات بيئة الأرض يخرج مفهوم التنمية عن سياقه. لمفهوم التنمية المستدامة التي تعتبر البيئة أحد أبعادها لخلق التوازن بين احتياجات الدول. من الدول المتقدمة والنامية التي تلوث البيئة، حيث يتطلب تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستخدام الفعال للموارد. الطبيعة من ناحية والاستخدام الفعال للموارد من ناحية أخرى.[2]

3-مبدأ المشاركة في القرارات:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة أن يشعر المستفيدون بمسؤولية المشاركة في البيئة والتغلب على أي تحديات اقتصادية. ولذلك فمن الطبيعي أن تكون مشاركة مجموعات من الناس في هذا الأمر مهمة للغاية، خاصة في اتخاذ القرار والتخطيط. بيئة سواء على المستوى المحلي أو الوطني.[3]

4-مبدأ التراث المشترك للإنسانية:

إن مفهوم التراث الثقافي هو مفهوم جديد ويستخدم عدة مرات في القانون الدولي. على سبيل المثال، البيئة الطبيعية لقاع المحيط والمحيط، حيث يعتبر المحيط المفتوح البيئة البحرية للعالم. فهو تراث كل الناس. كما تعتبر موارد القمر تراثًا مشتركًا للبشرية، وكذلك موارد القطب، بالإضافة إلى التراث الثقافي للبلاد، وهكذا. وما إلى ذلك، مع

[1] فاكية، سقني، مجلة استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال، **استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال**، جامعة سطيف02، 2015، ص 112

[2] غنيم، عثمان محمد؛ أبوزيط ماجدة، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن_ الجزائر، 2007، ص 26

[3] نفس المرجع السابق

مراعاة القوانين الدولية والوطنية والقوانين البيئية وهدف حماية مصالح الناس لذلك يمكن أن نطلق على الطبيعة وصف التراث المشترك الذي يجب الحفاظ عليه واحترامه.[1]

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تعتبر هدفاً حيوياً في العصر الحديث، حيث تسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. تتضمن أبعاد التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1-البعد الاجتماعي:

تعني التنمية المستدامة إحراز تقدم كبير في تحديد النمو السكاني، حيث أن النمو السكاني السريع يضع ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية وقدرة الحكومات على تقديم الخدمات وتوزيع السكان أمر بالغ الأهمية، في حين أن التوسع الحضري له عواقب بيئية كبيرة. إن التوسع التكنولوجي للمدن المستخدمة حاليا من خلال تركيز النفايات والملوثات التي تشكل خطرا على السكان والنظم الطبيعية المحيطة بها يعني التنمية المستدامة إبطاء تدفق الهجرة إلى المدن والتركيز على تعزيز التنمية الريفية بشكل فعال من خلال التعليم والتدريب والارتقاء. كسب الدخل من الترويج للأنشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية.[2]

2-البعد الاقتصادي:

لتحقيق التنمية المستدامة، يجب دعم نظام اقتصادي يرفض النماذج المفروضة للتنمية والتي تبعد عن المجتمع ولا تتناسب مع هويته الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، يجب دعم سياسات التقييم الذاتي التي تسمح للمجتمع بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية. إن التنمية هي شرط أساسي لنجاح الخطط الاقتصادية وأيضًا لتحقيق التنمية المستدامة ذاتيًا. في الدول الغنية، تعني التنمية المستدامة تقليل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة وإحداث تغييرات في نمط الاستهلاك. تتحمل البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، نظرًا لأن استهلاكها التراكمي للموارد الطبيعية في الماضي ساهم بشكل كبير في مشاكل التلوث العالمية. بالإضافة إلى القدرات المالية والتقنية للاستفادة من التكنولوجيا النظيفة لتقليل الاستهلاك المكثف للطاقة والموارد.[3]

---

[1] "، كمال محمد منصوري؛ محمد رمزي، جودي، **المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية**، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008، ص595

[2] محمد، عبد الله حسون؛ مهدي، صالح داوي؛ عبد الرحمن خضير، اسراء، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مرجع سابق**، ص 350

[3] نفس المرجع السابق، ص 348

3-البعد البيئي:

التنمية المستدامة بيئيا تعتمد على إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية والبشرية، بهدف الحفاظ على احتياجات الأجيال الحالية وضمان مصالح الأجيال القادمة. هذا التحدي يتطلب جهودا كبيرة لتوعية الناس بأهمية هذه القضية. وتعني التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية من التلوث والاستنزاف، وتجنب الاستغلال المفرط للموارد مثل الغابات والمياه والأسماك. وتشمل أيضا الاستفادة الأمثل من الأراضي الزراعية والموارد المائية، وحماية الحياة البرية والنباتية من الانقراض، والحد من تغير المناخ وتدمير طبقة الأوزون.[1]

[1] محمد، عبد الله حسون؛ مهدي، صالح داوي؛ عبد الرحمن خضير، اسراء، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مرجع سابق**، ص 349

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

أولا–مؤشرات الأمن الغذائي ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

مؤشرات الأمن الغذائي تعد من العناصر الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعكس قدرة المجتمعات على الحصول على الغذاء الكافي والمغذي لجميع أفرادها بشكل مستمر تحقيق هذه المؤشرات يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى القضاء على الجوع، والهدف الثالث الذي يهدف إلى ضمان صحة جيدة وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.

1/مؤشرات الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي أساسيًا لضمان صحة ورفاهية الإنسان، حيث يتعلق بقدرة الأفراد على الحصول على كميات كافية من الغذاء الآمن والمغذي لحياة صحية نشطة. تُستخدم مؤشرات الأمن الغذائي لقياس وتقييم الوضع الغذائي للفرد، الأسرة، أو البلد، وتوفير فهم شامل لتوافر الغذاء ووصول الأفراد إليه، وتقبليتهم له، واستخدامهم له بشكل صحيح وتتمثل هذه المؤشرات في:

1–القدرة على تحمل تكاليف الأغذية:

–نسبة الإنفاق الأسري المخصصة للاستهلاك الغذائي

–نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي

–الناتج المحلي الإجمالي للفرد

–الرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنتجات الزراعية

–وجود برامج لضمان الأمان الغذائي

–توفير التمويل للمزارعين[1]

2–توافر الأغذية:

–كفاءة الإمدادات الغذائية تعتمد على عدة عوامل منها الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية.

–البنى التحتية الزراعية، تقلب الإنتاج الزراعي.

–عدم الاستقرار السياسي، الفساد، وقدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية.

–يعتبر نقص الغذاء نتيجة لعدم توفر هذه العوامل بشكل كافٍ وفعال.[2]

[1] مكي، علي؛ بن عياد، فريدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائر في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي**، جامعة المدية، الجزائر، ص 09

[2] نفس المرجع السابق

3-جودة وسلامة الغذاء:

-تنويع النظام الغذائي؛

-المعايير الغذائية

-توافر التغذية الدقيقة

-جودة البروتين؛

-سلامة الأغذية.[1]

2/ أهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من الأهداف العالمية التي وضعتها الأمم المتحدة للعمل على حل المشاكل العالمية الأكثر إلحاحًا، مثل الفقر والجوع وتغير المناخ وتتمثل هذه الأهداف في:

- تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وتحقيق العدالة والمساواة داخل الجيل الحالي وبين الأجيال الحالية والمستقبلية.
- تعمل التنمية المستدامة على احترام البيئة الطبيعية وتوطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام. كما تعزز وعي السكان بالمشكلات البيئية وتشجعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- تعمل أيضًا على استغلال واستخدام الموارد بشكل عقلاني وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر بيئية سالبة.
- تسعى التنمية المستدامة أيضًا إلى إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وتحقيق التوازن الذي يمكن من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية والتحكم في المشكلات البيئية.
- تهدف أيضًا إلى تحقيق نمو اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي وتحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.
- تحرص التنمية المستدامة على حماية البيئة والعمل على استخدام تكنولوجيات أنظف لمحاربة التلوث وحماية البيئة.[2]

[1] مكي، علي؛ بن عياد، فريدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائر في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي**، المرجع السابق.

[2] صاطوري، الجودي، مجلة الباحث، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، جامعة محمد البشير الابراهيمي**، برج بوعريريج _ الجزائر،2016، ص301

ثانيا–التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي وفق أهداف التنمية المستدامة:

تحقيق الأمن الغذائي يعتبر تحدياً كبيراً يواجه العديد من البلدان حول العالم، وخاصةً في ظل الأهداف الإنمائية المستدامة وتتمثل هذه التحديات في:

1/ النزاعات:

تهدد الصراعات الأمن الغذائي والتغذوي، وهي سبب رئيسي لانعدام الأمن الغذائي العالمي. وقد أدى النمو السكاني الكبير وتوترات الصراع على مدى العقد الماضي إلى تآكل المكاسب التي تحققت في مجال الأمن الغذائي والتغذية، مما ترك أكثر من بلدا معرضة لخطر المجاعة. وفي حين أن الصراعات الداخلية تتجاوز عدد الصراعات بين البلدان، فإن الزيادة الحادة في الصراعات الداخلية بلغت بعدا دوليا. ويعاني أكثر من نصف السكان من مشاكل الصراع سوء التغذية ويعاني ما يقرب من 80% من الأطفال من التقزم بسبب النمو في البلدان التي تعاني من الصراعات أو العنف أو الهشاشة.[1]

2/ تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى:

إن تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الزيادة الأخيرة في الجوع في العالم وأحد الأسباب الرئيسية لأزمة الغذاء الحادة. كما أنهما يساهمان في المستويات المقلقة لسوء التغذية التي شوهدت في السنوات الأخيرة. وتؤثر الزيادة في سوء الأحوال الجوية والظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ تأثيرا سلبيا على جميع جوانب الأمن الغذائي والتغذية. ويزداد وضع الجوع حدة في البلدان التي تكون فيها النظم الغذائية والزراعية أكثر حساسية للتقلبات المناخية المتطرفة. فهناك تقلبات كبيرة في هطول الأمطار ودرجات الحرارة القصوى، وتعتمد نسبة كبيرة من السكان على الزراعة في معيشتهم. ومما يبعث على القلق أن البلدان مهددة بشكل متزايد. [2]

3/ حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين:

يعتبر التباطؤ والركود الاقتصادي من العوامل الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وسواء كان ذلك بسبب تقلبات السوق أو الحروب التجارية أو عدم الاستقرار السياسي أو الأوبئة العالمية مثل كوفيد –19، فإن جميع أشكال سوء التغذية تعيق التقدم نحو القضاء على الجوع. وتشهد معظم البلدان التي يتزايد فيها الجوع تباطؤا أو ركودا اقتصاديًا من هذا القبيل. وفي هذه الحالة الأخيرة، يشتري الناس أغذية أرخص وأقل

[1] ساري، حورية؛ بودربالة، سارة حدة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، **مرجع سابق**، ص 177/176

[2] **نفس المرجع**، ص 177

تغذية، ما يساهم في أنماط غذائية تفتقر إلى الجودة الغذائية. وترتبط مثل هذه الفترات إحصائيا بفترات ترتبط إحصائيا أيضا بمستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي.[1]

4/ عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية:

ويرتبط عدم إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية بارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال وزيادة الوزن والسمنة. ويكمن وراء تكلفة الأغذية المغذية عدد من العوامل المرتبطة ليس فقط بطلب المستهلكين والاقتصاد السياسي للأغذية، بل أيضا بالنظام الغذائي ككل، بما في ذلك إنتاج الأغذية وسلاسل الإمداد الغذائي والبيئة الغذائية. وهذه العوامل نفسها، إلى جانب انخفاض الدخل، هي السبب في أن ما يقرب من ثلاثة مليارات شخص لا يستطيعون تحمل تكلفة حتى أرخص النظم الغذائية وأكثرها صحة، والتي تشمل أغذية من العديد من المجموعات الغذائية وتنوع أكبر داخل المجموعات الغذائية. ضمن المجموعات الغذائية ضمن المجموعات الغذائية ضمن المجموعات الغذائية ضمن المجموعات الغذائية.[2]

من خلال ما سبق نستنتج بأن تحقيق الأمن الغذائي يواجه بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة عدداً من التحديات. ومن أبرز هذه التحديات تغير المناخ الذي يؤثر على إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية، ويزيد من ضعف الإمكانات الزراعية ويهدد الأمن الغذائي. وتشمل التحديات الأخرى عدم الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، ونقص التمويل والتكنولوجيا الزراعية المناسبة، وتدهور التربة ونقص التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، تزيد الظروف الاقتصادية الصعبة والنزاعات المسلحة من صعوبة الحصول على الغذاء وتفاقم الجوع. ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي تكامل الجهود الدولية والإقليمية لوضع سياسات فعالة تعزز الإنتاج الزراعي المستدام وتحسن فرص الحصول على أغذية آمنة ومغذية للجميع.

[1] ساري، حورية؛ بودربالة، سارة حدة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، **مرجع سابق**.

[2] **نفس المرجع**، ص 177

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

ظهرت الدراسات السابقة أن الأمن الغذائي يتأثر بعوامل متعددة، منها الإنتاج الزراعي، وتوزيع الغذاء، والوصول إلى الغذاء الآمن والمغذي، والاستهلاك المناسب. تبين أن الدول التي تعاني من نقص في الأمن الغذائي غالبًا ما تكون أكثر عرضة للاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر سلبًا على تحقيق التنمية المستدامة. من ثم، فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب اتخاذ إجراءات متعددة المستويات، تشمل زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام، وتعزيز الوصول إلى الغذاء، وتحسين التغذية، وتعزيز النظم الغذائية المستدامة والمقاومة للصدمات.

المطلب الأول: الدراسة السابقة الأولى:

دراسة طرطار سماح وسليمي كنزة بعنوان واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010-2020 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي لسنة 2022/ 2023

-هدفت هذه الدراسة الى معرفة الى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق أمنها الغذائي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة ما بين 2020-2010 تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، بحيث قمنا بوصف الوضع الراهن وواقع الأمن الغذائي على مستوى الجزائر، والتغيرات التي شاهدتها مؤشرات الأمن الغذائي، مع عرض الدراسات السابقة ومقارنتها مع دراستنا الحالية كما قمنا بتحليل أكثر المؤشرات القياسية للأمن الغذائي الجزائري وإتاحته الغذائية وتوفره محليا بالاعتماد على مختلف البيانات والإحصائيات والمؤشرات الصادرة عن بعض المنظمات كالبيانات الدولية وغيرها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ انه يمكن أن يؤثر نمو السكان على الطلب على الغذاء وقدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان بشكل كاف.
- ✓ أن مؤشرات الإنتاج الغذائي تشمل الإنتاج الزراعي الإجمالي والإنتاج الحيواني والصيد البحري والتي يتم قياسها بواسطة وزارات الزراعة والتقارير الحكومية ذات الصلة.
- ✓ تبين من خلال هذه البحث أن الاستدامة الزراعية تكون بتقييم قدرة الدولة على الحفاظ على إنتاج الغذاء على المدى الطويل من خلال ممارسات زراعية مستدامة وحماية الموارد الطبيعية.
- ✓ أن الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على تأمين الغذاء للأفراد وتوفيره بالكميات اللازمة في أي وقت تضمن له معيشة صحية.

✓ التنمية المستدامة تهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

✓ يتحقق الأمن الغذائي المستدام بتوفير الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافة لكافة أفراد المجتمع.

✓ يتم قياس الأمن الغذائي وفقا لمؤشرات وقياس التقييم واتخاذ القرار اللازم التي تساعده على توجيه سياساته.

المطلب الثاني: الدراسة السابقة الثانية

دراسة شوقي حفياني وعبد الكريم كيبش بعنوان دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر سنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الأمن الغذائي في تعزيز أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال محاولة تحليل العلاقة الموجودة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وكذا على المنهج القياسي من خلال محاولة قياس مدى مساهمة الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالاعتماد على عديد المصادر والمراجع والمؤشرات والإحصائيات الوطنية والدولية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ تباطؤ أداء القطاع الفلاحي في خلق مناصب عمل للشباب القاطنين بالمناطق الريفية والنائية مقارنة مع أداء قطاعات أخرى، وذلك راجع إلى ضعف المشاريع الاستثمارية، وكذا تفضيل الشباب الجزائري للعمل في قطاعات مريحة ومربحة مقارنة مع القطاع الفلاحي.

✓ زيادة حجم الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة خلال آخر السنوات، مما أدى إلى زيادة فواتير الاستيراد، مما انعكس سلبا على احتياط البلاد من العملة الصعبة.

✓ تراجع معدلات سوء التغذية خلال الفترة الأخيرة إلى أقل من 4، وذلك بفضل تطبيق بعض

✓ السياسات التغذوية.

✓ انخفاض نسب انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى نحو 9.3% بعدما كانت النسب تقدر بـ 13%.

✓ لا يساهم القطاع الفلاحي مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة القطاعية حاجز (125)، ما يدل على الأداء الضعيف لهذا القطاع في تحقيق الأهداف المنشودة.

✓ منح الأولوية للقطاع الفلاحي على حساب باقي القطاعات الأخرى.

✓ العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الزراعية الوطنية والأجنبية لجذب وخلق فرص عمل أكثر، وتعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني.

✓ تحسين برامج التغذية الخاصة بالأطفال بما يسمح لهم بتنشئة اجتماعية طبيعية قادرة على حمايتهم من مشكلات سوء التغذية ونقصها، وما يترتب عليها من آثار خطيرة على هذه

✓ الفئة خصوصا.

✓ العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي المحلي للقضاء على الفجوة الغذائية، بالاعتماد على الزراعات العضوية والذكية المستدامة.

المطلب الثالث: الدراسة السابقة الثالثة

دراسة عادل المهدي، عمر صقر، أحمد صلاح الشافعي بعنوان تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية 2030 لسنة 2021

تهدف الدراسة إلى عرض حالة الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة 2000-2020 وتحليل مدى التطور الذي شهدته مؤشرات الأمن الغذائي وأبعاد الأمن الغذائي على المستوي الكلى، كما تعرض الدراسة محاور خطة التنمية الزراعية حتى عام 2030 وأبرز التحديات التي تحول دون تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستهدف منها في عام 2030. واتبعت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي للبيانات المتاحة عن الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي، ومؤشرات الأمن الغذائي والأهداف المحددة وفقا لإستراتيجية التنمية الزراعية ورؤية مصر لعام 2030، والمنهج التحليلي لأبرز التحديات التي تواجه الأنشطة الزراعية للوصول إلى التوصيات التي تساعد واضعي السياسات، ومتخذي القرار في تخطيط المشروعات المستقبلية والمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة والمحددة باستراتيجية التنمية الزراعية ورؤية مصر لعام 2030.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

وقد توصلت الدراسة إلى حدوث تحسن طفيف في مؤشرات الأمن الغذائي على المستوي الفردي مع اتجاه معدلات التحسن نحو الانخفاض خلال السنوات (2015-2018)، حقق الإنتاج الزراعي معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من كل من الفواكه، والخضروات، والبيض، والنشويات وذلك في الفترة (2000 -(2018) بينما اتسمت معدلات الاكتفاء الذاتي بالانخفاض المستمر من أبرز المحاصيل، أذا اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب التي تضم كل من القمح والشعير والذرة الشامي والرفيعة والأرز نحو الانخفاض لتصل إلى 45,6% في عام 2018، مقابل من 69% في عام 2000. حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من 58,7% إلى 47,2،

كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الذرة من 60,7% إلى 34% خلال نفس الفترة، وتصبح الفجوة الغذائية من الذرة الذي يعد من أهم المحاصيل المستخدمة كعلف للإنتاج الحيواني نحو 66%. كما انخفض معدل الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتية من 69,7% إلى 29% وبفجوة قدرها 71%.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل فإننا نرى بأن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة مترابطان بشكل وثيق ويعتمدان على تفاعل متكامل بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، يوضح لنا الفصل كذلك أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير غذاء كافٍ وآمن ومستدام لجميع أفراد المجتمع، مما يسهم بدوره في تعزيز التنمية المستدامة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. كما يشير إلى أن التحديات العالمية مثل تغير المناخ ونقص الموارد المائية تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي، مما يستدعي تبني استراتيجيات مستدامة وشاملة لمواجهتها. من خلال هذا الفصل، يتم التأكيد على أهمية الدراسات والبحوث المستمرة لفهم أعمق وتحقيق تقدم في هذا المجال الحيوي.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

تمهيد

المبحث الأول: الإستراتيجية الزراعية في الجزائر.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر.

خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل إلى دراسة تحليلة حول واقع الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بالإعتماد على عدة إحصائيات ومقارنتها خلال سنوات مختلفة وسنتناول في فصلنا هذا الى مبحثين:

المبحث الأول: الإستراتيجية الزراعية في الجزائر.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الإستراتيجية الزراعية في الجزائر

الاستراتيجية الزراعية في الجزائر تركز على تعزيز الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز البنية التحتية الزراعية وتطوير التقنيات الزراعية المستدامة. كما تسعى الحكومة إلى تحسين جودة المحاصيل وتنويع الإنتاج لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

المطلب الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر

تم في عام 1981 إعادة تنظيم القطاع الزراعي في الجزائر نتيجة للمشاكل العديدة التي واجهت الزراعة. تم حل تعاونيات الثورة الزراعية ودمجها في المزارع المسيرة ذاتيًا لتشكيل المزارع الفلاحية الاشتراكية. في عام 1987، تم إنشاء المزارع الفلاحية الجماعية والفردية كمحاولة لإعادة تنظيم القطاع الزراعي وتمكينه من توفير الغذاء للجزائريين بأسعار معقولة وكميات كافية. وعلى الرغم من هذه المحاولات الإصلاحية، لم يتمكن القطاع الزراعي من تحقيق الأهداف المنوطة به. لم يتم مواكبة الإنتاج الزراعي لتطور الطلب الداخلي، مما أدى إلى زيادة حصة الواردات من السلع الغذائية، بما في ذلك السلع الاستراتيجية. تعاني الجزائر، مثل الدول الأخرى النامية، من أزمة غذائية حادة، ويعد دعم الأمن الغذائي أحد أهم الأهداف التي تركز عليها المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية.

كما تتمتع الجزائر بإمكانات زراعية هائلة، حيث تمتلك مساحة تقدر بحوالي 3 مليون متر مربع. وبفضل هذه المساحة الشاسعة، تمتلك الجزائر ثروة طبيعية هائلة، مما يمكنها من تنفيذ برامج تنمية زراعية بشكل فعال.

الجدول 01: الأراضي الزراعية في الجزائر

البلد	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة	النسبة إلى المجموع	الأراضي المزروعة بالمليون هكتار	الأراضي غير المزروعة بالمليون هكتار	الأراضي المروية كنسبة من المجموع	الأراضي الرعوية % من المجموع
الجزائر	238.2	10.742	03%	8.1	2.6	07%	02%

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي، ص 51.

من خلال الجدول 01 الذي يمثل توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر ويقدم نظرة شاملة عن المساحات الزراعية المتاحة ومدى استغلالها نلاحظ أنه تشير البيانات إلى أن إجمالي مساحة الأراضي في الجزائر يبلغ حوالي 238.2 مليون هكتار. من هذه المساحة، نجد أن حوالي 10.742 مليون هكتار (ما يعادل 03%) صالحة للزراعة، وهو ما يعكس التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بسبب الظروف المناخية والجغرافية الصعبة في البلاد .

أما من الأراضي الصالحة للزراعة، تم استغلال 8.1 مليون هكتار منها للزراعة، في حين تبقى 2.6 مليون هكتار غير مزروعة لأسباب متعددة قد تشمل نقص الموارد أو الحاجة إلى تحسين البنية التحتية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تقدر نسبة الأراضي المزروعة بـ 07% من إجمالي الأراضي الصالحة، بينما تشكل الأراضي غير المزروعة نسبة 02% فقط .

توضح هذه الأرقام أهمية الزراعة في الجزائر والجهود المبذولة لزيادة المساحات المزروعة والاستفادة القصوى من الأراضي المتاحة. كما تشير إلى وجود فرص لتحسين واستثمار الأراضي غير المزروعة، مما يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج الزراعي في البلاد.

تتوزع في الجزائر مجموعة متنوعة من الأقاليم الجغرافية، حيث تسودها مجموعة متنوعة من الأقاليم المناخية وهي كالتالي: [1]

– مناخ البحر الأبيض المتوسط يغطي المناطق المحاذية لساحل البحر الأطلسي، من تونس إلى القالة. وهو مناخ ضيق مقارنة بمساحة الجزائر. وتتراوح معدلات الأمطار بين 700 و2000 ملم في السنة.

– مناخ الاستبس يغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسط والصحراوي، ويتراوح معدل تساقط الأمطار فيه ما بين 300-500 ملم في السنة.

– المناخ الصحراوي يغطي أوسع أجزاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد الجغرافي بين شمال البلاد وجنوبها، حيث تكون كميات الأمطار قليلة.

كما أنه من الصعب الحصول على إحصائيات دقيقة حول حجم الموارد المائية السطحية في الجزائر، نظراً لتباين كميات الأمطار في مختلف المناطق. يُقدر بعض الخبراء حجم هذه الموارد بنحو 13.67 مليار متر مكعب، وتوزع كما يلي:

جدول 02: الموارد المائية المسطحة للجزائر

الأحواض	الحجم (مليار $م^3$)	المساحة (ألف $كلم^2$)	نسبة التساقط (ملم)
الساحلية	11	130	1500-400
الهضاب	0.7	100	400-300
العليا	0.6	100	400-100

المصدر: **http://www.mre.gov.de** وزارة المائية الجزائرية تاريخ الإطلاع 2024/05/09 الساعة 12:35.

[1] Abderrazak khadraoui ،Eau ،Eau et impact environnemental dans le Sahara algérien ،Alger ،2007 ، p44-50

يُقدر عدد الأنهار السطحية في الجزائر بحوالي 30 نهرًا، وتتواجد معظمها في إقليم التل، وتصب في البحر الأبيض المتوسط. تتميز هذه الأنهار بمنسوب غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 4.12 مليار متر مكعب، وتنقسم إلى أودية شمالية، 7 أودية داخلية، وأودية صحراوية.[1]

بالنسبة للموارد المائية الجوفية، فإنها تنقسم إلى موارد متجددة وغير متجددة، وتعتبر الصحراء هي المنطقة التي تحتوي على أكبر احتياطات من المياه الجوفية غير المتجددة وغير المستغلة.

ويقدر إجمالي الموارد المائية من المياه الجوفية الممكن استغلالها بأكثر من 6 مليار متر مكعب في السنة، وتوزع على النحو التالي:

-8.1 مليار متر مكعب في شمال البلاد.

-ما بين 15.2 مليار متر مكعب وحتى 9.4 مليار متر مكعب في جنوب البلاد.

وتعتبر المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية غير متجددة في الغالب، وتتواجد في حوضين أو في طبقات مائية تمتد بين الحدود الجزائرية والتونسية والليبية، وتشمل:

-حوض مائي يتراوح عمقه بين 500 و1000 متر، ومساحته تبلغ 350,000 كيلومتر مربع، ويعرف بحوض المجمع النهائي.

-حوض مائي يتراوح عمقه بين 1000 و2000 متر، ومساحته تبلغ 600,000 كيلومتر مربع، ويعرف بحوض الفواصل القارية.[2]

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement ،rapport sur l'état et l'avenir de ,.2014 ، 2012l'environnement p166

[2] Abderrazak khadraoui ،eaux et sol en Algérie (gestion et impact sur l'environnement) ،homma ،Alger ، 2005 ،p26

المطلب الثاني: الإستراتجيات لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر

أولا: التمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية

التمويل الجواري للمشاريع الزراعية يعني الاعتماد على سياسة تكاملية سواء من قبل البنوك أو الحكومة لتمويل المشاريع الزراعية بطرق مباشرة بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية والإجراءات المعقدة. هذه الطريقة قد أثبتت نجاحها في تطوير القطاع الزراعي في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة، إيطاليا، اليابان، فرنسا وغيرها.

تتضمن هذه الطريقة تحديد احتياجات التمويل مباشرة من قبل المستثمر في القطاع الزراعي، وتمويل المشروع بواسطة قروض ميسرة أو متفاوتة في نسب الفوائد حسب حجم المشروع وقدرة المستثمر المالية. يتم تحديد نوع القرض بناء على المردود المتوقع من المشروع، حيث يكون القرض بفائدة عالية للمشاريع ذات المردودية العالية وبفائدة ميسرة للمشاريع ذات المردودية المنخفضة.

تحتاج الجزائر إلى استراتيجية تمويل جوارية فعالة لتطوير المشاريع الزراعية، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نسبة كبيرة من القطاع الزراعي. بدون تمويل جواري فعال، فإن مصير هذه المشاريع هو الفشل، مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البلاد. يجب أن تتبع هذه المشاريع برنامج مرافقة لتطويرها وتوسيع نطاقها، مما يزيد من فرص نجاحها واستمراريتها في المستقبل.

لذلك فإن التمويل الجواري للمشاريع الزراعية يجب أن يتم استكماله بسياسة مرافقة جوارية متلائمة أفقيا وعموديا مع نوعية التمويل، ومع طبيعة المشروع الفلاحي أو الزراعي، بحيث تصبح في النهاية هذه المشاريع متماسكة من حيث الهيكل المالي والبنية الإنتاجية، والقدرة الإنجازية التوسعية على المدى المتوسط والطويل. هذا ما سيساهم في الحد من ظاهرة فشل وإفلاس المشاريع الزراعية الصغيرة. وبما أن معظم القطاع الزراعي يتكون من مثل هذه المشاريع الصغيرة والمصغرة، فإن فشلها سيؤدي إلى انهيار القطاع الزراعي والفلاحي، وبالتالي العجز عن تحقيق الأمن الغذائي. لذلك، يجب الاعتماد على أسلوب التمويل الجواري ومتابعته بسياسة مرافقة جوارية مستمرة للمشاريع الفلاحية الصغيرة والمصغرة، وكذلك المتوسطة.

ومع ذلك، يجب مراعاة مدى نجاعة هذه الطريقة ومدى مواءمة الأطر التشريعية والقانونية لها، خاصة في ظل عدم توفر العقار الفلاحي. فالفلاح الذي لا يملك أرضه لن يستطيع خدمتها من الناحية الإنتاجية، ولن يتمكن

البنك من تمويله بسبب الإشكاليات القانونية. سنتطرق إلى هذه المشكلة في المحور الثاني من هذه الاستراتيجية المتكاملة.[1]

ثانيا: تطوير الإطار التشريعي والقانوني فيما يخص القطاع الزراعي

الإطار التشريعي والقانوني هو أساس تطوير البنية الاقتصادية لأي دولة في العالم. وفي ظل هذا الإطار، يصبح الاستثمار فعالًا. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي في الجزائر، يعاني الإطار التشريعي والقانوني المتعلق به من ضعف شديد. وقد أصبح هذا الضعف عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق تنمية زراعية مستدامة على المدى الطويل والقصير.

منذ السبعينيات من القرن الماضي، تعاني الجزائر من نقص تشريعي فيما يتعلق بالقطاع الزراعي. بعد تشريع القوانين المتعلقة بالثورة الزراعية في عام 1971، واجه الفلاحون والدولة مشاكل كبيرة في تطبيق هذه القوانين وتحقيق أهدافها. فسياسة الأراضي التي لم تكن فعالة لم تحقق النتائج المرجوة، لأن مفهوم الملكية العامة يتعارض مع الإنتاج والإبداع.

بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الثمانينات، لم تكن هذه الإصلاحات كافية للنهوض بالقطاع الزراعي. وكانت هناك نقاط ضعف تشريعية حادة، حيث لم يتم توفير التصور القانوني اللازم لتملك الأرض من قبل الفلاحين. وبعد خمسين سنة من الاستقلال، لا يزال 70% من الفلاحين في الجزائر يمتلكون أراضي فلاحية غير مملوكة رسميًا. هذا الوضع يؤثر على القدرات التمويلية، حيث العديد منهم لا يمتلكون موارد مالية للتمويل.

لذلك، يجب توفير تمويل للمشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك، ولكن البنوك عادة ما تتطلب وثائق تثبت ملكية الأرض لصاحب المشروع. وهذا يعتبر عائقًا لصغار الفلاحين الذين يمثلون نسبة كبيرة من المشاريع الزراعية في الجزائر.

وعلى الرغم من جهود الجزائر في تحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي في مختلف المناطق على مستوى البلاد، إلا أنها تواجه صعوبات في تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المزارعين. فقد تم إصدار قانون يمنح حق امتياز الاستغلال للأراضي الفلاحية لمدة 100 سنة، بهدف تسهيل الحصول على التمويل لمشاريع الفلاحة. ومع ذلك، فإن هذا القانون يتطلب موافقة جميع الورثة على منح حق الامتياز لوريث واحد، مما يجعل من الصعب استفادة الفلاحين منه. وبالتالي، يعتمد الفلاحون بشكل كبير على قدراتهم الذاتية في التمويل، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأراضي الفلاحية في الجزائر بالمقارنة مع الدول الأخرى. لذا، يجب إعادة صياغة القوانين المتعلقة بتسوية الملكية

[1] حميد رابح، ساري نصر الدين، مجلة الآفاق والدراسات الإقتصادية، **نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر** 2018، ص 76_78

الفلاحية لتتناسب مع طبيعة التمويل الجواري والبنكي للمشاريع الفلاحية، وتمنح حقوق ملكية كاملة ودائمة للفلاحين. هذا سيساهم في تطوير المشاريع الفلاحية وزيادة إنتاجية الأراضي الفلاحية، وسيمنح الفلاحين فرصًا جديدة للحصول على تمويل مختلف وتحسين إنتاجهم.[1]

ثالثا: تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي خاصة قطاع البتروكيماويات

تطوير المنتجات التكاملية مع القطاع الزراعي يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لدولة مثل الجزائر، حيث يؤدي ذلك بشكل مباشر إلى تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية. قد يثير هذا الأمر تساؤلات حول العلاقة بين القطاعين.

تنضب الأراضي الزراعية، ويُعرف هذا بالنضوب الاقتصادي للموارد. إذا لم يتم تجديد الأراضي سنوياً من خلال تحسينها وتغذيتها بالأسمدة الزراعية عالية الجودة والتقنية، فإن فاتورة استيراد الأسمدة الزراعية في الجزائر تتجاوز 970 مليون دولار سنوياً. هذا مبلغ كبير بالنسبة لدولة تمتلك احتياطيات ضخمة من البترول والغاز.

لذلك، يجب التركيز على تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية في الجزائر، حيث يمكن للبلد الاستفادة من ميزته النسبية في هذا المجال. تطوير هذا القطاع سيساعد الجزائر على الاستغناء عن استيراد الأسمدة الزراعية وتوجيه الأموال نحو تنمية القطاعات الزراعية والصناعية الأخرى. العلاقة بين القطاعات في الاقتصاد هي علاقة تكاملية، ويمكن للجزائر الاستفادة من مواردها البترولية والغازية لتحقيق تطور اقتصادي شامل[2].

رابعا: تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي:

في البداية، يجب أن يتم توفير التعليم والتدريب المناسب للعاملين في القطاع الزراعي. يجب أن يتم تطوير برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تحسين المهارات والمعرفة الزراعية للعاملين، بما في ذلك تقنيات الزراعة المستدامة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثانيًا، يجب أن يتم توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين والفلاحين. يجب أن يتم توفير القروض والمنح والمساعدة التقنية للمزارعين لتحسين إنتاجهم وتطوير مزارعهم. يجب أن يتم توفير الأدوات والمعدات الزراعية الحديثة والمبتكرة للمزارعين لزيادة كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل.

ثالثًا، يجب أن يتم توفير الدعم اللوجستي والبنية التحتية اللازمة للقطاع الزراعي. يجب أن يتم تحسين البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك الطرق والمواصلات والتخزين والتسويق. يجب أن يتم توفير الوسائل اللازمة لنقل المنتجات الزراعية من المزارع إلى الأسواق بسرعة وكفاءة.

---

[1] حميد رابح، ساري نصر الدين، مجلة الآفاق والدراسات الإقتصادية، **نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، المرجع السابق، ص 78_ 80

[2] نفس المرجع السابق، 80

باختصار، يجب أن يتم التركيز على تنمية الموارد البشرية في القطاع الزراعي كجزء أساسي من استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر. يجب أن يتم توفير التعليم والتدريب المناسب، والدعم المالي والتقني، والبنية التحتية اللازمة لتحسين إنتاجية المزارعين وتطوير القطاع الزراعي بشكل عام ويتكون من ثلاث محاور أساسية:

1-الإهتمام بالتكوين الزراعي التقني القاعدي:

تكوين اللبنة الأساسية في المجال الزراعي يأتي من قبل المهندسين والتقنيين الزراعيين الذين يمتلكون خبرة في الجوانب الفنية لمختلف استراتيجيات الزراعة. يجب عليهم أن يكونوا قادرين على التحكم في التكنولوجيات المختلفة سواء كانت مستوردة من الخارج أو محلية الصنع. هذا التكوين يجب أن يتم على مستوى الجامعات والمعاهد الزراعية المنتشرة في البلاد، ويجب إعادة النظر في طرق إدارتها ونتائجها، وأنشطتها العلمية المختلفة لتتوافق مع متطلبات العصر في مجال الزراعة. يجب أن تكون هذه اللبنة الأساسية ذات كفاءة تقنية وعلمية عالية لدعم وتطوير القطاع الزراعي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

2-نشر الثقافة الزراعية:

تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات، فمشكلة الجزائر ليست في الإمكانيات المالية والموارد الطبيعية والزراعية الأخرى، بل المشكلة في أساسها وجوهرها ثقافية. فثقافة خدمة الأرض ضعيفة في الجزائر، لذلك شهدنا عبر السنوات الفائتة نسبة نزوح ريفي كبيرة حدثت في الجزائر، حيث بلغت نسبة النزوح الريفي حوالي 60% من مجموع سكان الأرياف خلال 20 سنة، وهذا أمر خطير على القطاع الزراعي خاصة في دولة تتميز بانتشار الزراعات المنزلية والصغيرة والمتوسطة. فثقافة خدمة الأرض والثقافة الزراعية يجب أن يتم نشرها في أوساط صغار الفلاحين كما في أوساط كبار المستثمرين الفلاحيين، وذلك عن طريق إعادة تهيئة الوعي الوجداني بأهمية الزراعة سواء من الناحية الدينية وهو الأمر الموجود في تعاليمنا الإسلامية الحنيفة، أو من الناحية الحياتية بأهمية النشاط الزراعي للفرد وللجماعة على حد سواء، ولا يمكن ذلك إلا بإعادة النظر حتى في المناهج التربوية على المستوى الجزئي، وكذلك يلعب الدور الدولة ككل ودور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى المعنية بهذا الأمر.

3-صقل القدرات الفردية وتطويرها:

في مجال الزراعة والفلاحة، إذا كان الفلاح لا يمتلك المهارات ولا يتقن التكنولوجيا الحديثة في مجال عمله، فإن إنتاجيته ستكون ضعيفة بالتأكيد، وهذا سيؤثر على إنتاجية الأرض وبالتالي إنتاجية الدولة بشكل عام. ولذلك، يجب تطوير وتحسين مهارات العاملين في القطاع الفلاحي من خلال الدورات التدريبية المستمرة التي يمكن تنظيمها بواسطة خبراء في هذا المجال مثل المهندسين والتقنيين المتخصصين. وهنا يأتي دور الوزارة المسؤولة عن القطاع الفلاحي،

حيث يعتبر تطوير مهارات وكفاءات العاملين في هذا القطاع من أهم أدوارها الأساسية. فبإمكانها في وقت قصير وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين مهارات وكفاءات العاملين في القطاع الفلاحي من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرة ومتكاملة. ومن خلال هذه الدورات، يمكن تحسين القدرات الإنتاجية للفلاح وبالتالي تحسين أداء الأرض بشكل كبير. وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في السنوات القادمة.[1]

[1] حميد رابح، ساري نصر الدين، مجلة الآفاق والدراسات الإقتصادية، **نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، المرجع السابق، ص 81_82

المبحث الثاني: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر

هناك علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وهذه العلاقة تتناقص متباينة.

فعندما يتحسن الأمن الغذائي يتحسن بدوره التنمية المستدامة، والعكس صحيح، حيث أن حالة التنمية المستدامة قد تكون إيجابية أو سلبية وفقًا لحالة الاقتصاد العالمي.

إذا كان مؤشر التنمية المستدامة إيجابيًا، فإن الأمن الغذائي سيتحسن بشكل إيجابي، والعكس صحيح، إذا كان مؤشر الأمن الاقتصادي منخفضًا، فإن التنمية المستدامة ستتأثر سلبًا.

ومن المعروف أن الدول تسعى لتحقيق الأمن الغذائي على مدى مستقبل طويل، وهذا يتطلب تحقيق عدد من الأهداف، وعلى رأسها تحقيق التنمية المستدامة وليس العكس، وهذا ما يتضح في تعاهدات معظم دول العالم وعلى رأسها خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وبناءً على هذا الخطة، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعبر عن تحقيق عدد من الأهداف، وعلى رأسها تقليص معدلات الفقر والجوع وزيادة التعليم، وفي الواقع نفسه يتطلب ذلك حدوث تفاعل متبادل لتحقيق هذه الأهداف، وللتأكد من مدى تحقيق هذه التنمية المستدامة في مجال الأمن الغذائي، يجب قياس العلاقة الرئيسية بين الأمن الاقتصادي والتنمية التي تمت عرضها في خطة التنمية المستدامة 2030، حيث تتوضح فيها أهم العوامل التي ترتبط بالأمن الغذائي والتي تمت مناقشتها في خطة التنمية المستدامة 2030، مثل مراعاة أنظمة الأمن الغذائي، مراعاة نقص التنمية، مراعاة سعي التنمية، مراعاة التقاويم والتقييمات.

المطلب الأول: الأمن الغذائي في الجزائر

تسعى الزراعة طويلاً لتلبية احتياجات القطاع الفلاحي وجعلت من القطاعات الرئيسية التي يمكننا تسعيرها، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية من جهة، وفي تعزيز الأمن الغذائي للفرد وللأسرة وللدولة من جهة أخرى، ومن ثم استقلالية تأمين الزراعة عديد السياسات والبرامج الاستراتيجية بما يتبعها مع احتياجات السوق المحلية والعالمية، وعلى الرغم من للعوائق القطاع الفلاحي الزراعي غير قادر على تحقيق نمو مستدام برغم التحديات العديدة والأسباب، وعلى الرغم من ذلك يعتبر الزراعة عموداً صلباً؛ وللبساطة عديد العوامل والأسباب، وعلى الرغم من ذلك يعتبر الزراعة مطالبة بتوفير الإنتاج الفلاحي من جهة، وبالاستيراد من الأسواق الخارجية من جهة ثانية، غير أنها تعتبر نشاطاً غير محبذ صحياً في تلبية الاحتياجات الغذائية والصحية التي يعانيها العالم، مع الزيادة مطالبة بتحقيق نمو اقتصادي، صعبة بعدما صعدت جماح كوارث من تصرفات من قبل أو على وجه المصعد للأسواق العالمية، ما يعني أن جديد يفرض علينا تعديل سياسات الاستيراد لصالح الاقتصاد الوطني صعوبة في تعلم معاناة

البلاد من تفعيل فعاليات الواردات الزراعية في السوق العالمية، وتراجع نسبة النفط في الأسواق العالمية. وفيما يلي سنتحدث عن واقع الأمن الغذائي في الزراعة من خلال التركيز على مشاكل رؤساء الدولتين، وعلى: الخطة التنموية الفلاحية وحزمة الإصلاحات الاقتصادية.[1]

أولا: العجز التجاري الغذائي

وفقًا لتعريف سابق للأمن الغذائي، يتطلب تحقيق الأمن الغذائي إما إنتاج الغذاء محليًا أو استيراده من الخارج، مع الشرط الأساسي لتوفير عوائد مالية من صادرات غذائية تفوق تكاليف استيراد الغذاء. يتحقق الأمن الغذائي عندما لا يكون هناك عجز في الميزان التجاري. بناءً على هذا المؤشر، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم قدرة الجزائر على تحقيق أمنها الغذائي من خلال الجدول التالي:

الجدول 03: تطور قمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الغذائية	24	26	24.4	32.3	26	23.7	36.1	38.9
الواردات التجارية	392	709.5	621	656.9	754	789.2	779.7	842.1
العجز التجاري الغذائي	-368	-683.8	-596.6	-624.6	-728	-765.5	-743.6	-803.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر العاصمة 2017، 2018، ص 47-78

يتضح من الجدول رقم 03 أعلاه أن الجزائر سجلت زيادة كبيرة في قيمة العجز التجاري الفلاحي خلال السنوات الأخيرة. وقد بلغ أعلى قيمة للعجز في عام 2017 حيث وصل إلى أكثر من 803 مليون دينار جزائري، مقارنة بـ 368 مليون دينار جزائري في عام 2010. هذا يعني أن قيمة العجز زادت بشكل كبير خلال فترة قصيرة لم تتجاوز ثماني سنوات. وتشكل هذه الزيادة مشكلة كبيرة للخزينة العمومية، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط وتآكل الاحتياط الجزائري من العملة الصعبة. وبناءً على هذا المؤشر، يبدو أن تحقيق الأمن الغذائي يصبح أمرًا صعبًا في الوقت الحالي، نظرًا لوجود العجز التجاري الغذائي. لذا، تحتاج الجزائر إلى زيادة إنتاجها الوطني وتنويع صادراتها

[1] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). **رصد الأمن الغذائي والتغذية دعما لخطة التنمية المستدامة العام 2030 تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل**، روما، 2016 ص 75

الفلاحية لتقليل الواردات الفلاحية والتغلب على العجز التجاري الغذائي، وهذا سيساعد في تحقيق الأمن الغذائي وفقًا للإحصائيات.

الشكل 01: منحنى بياني يمثل تطور قمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر

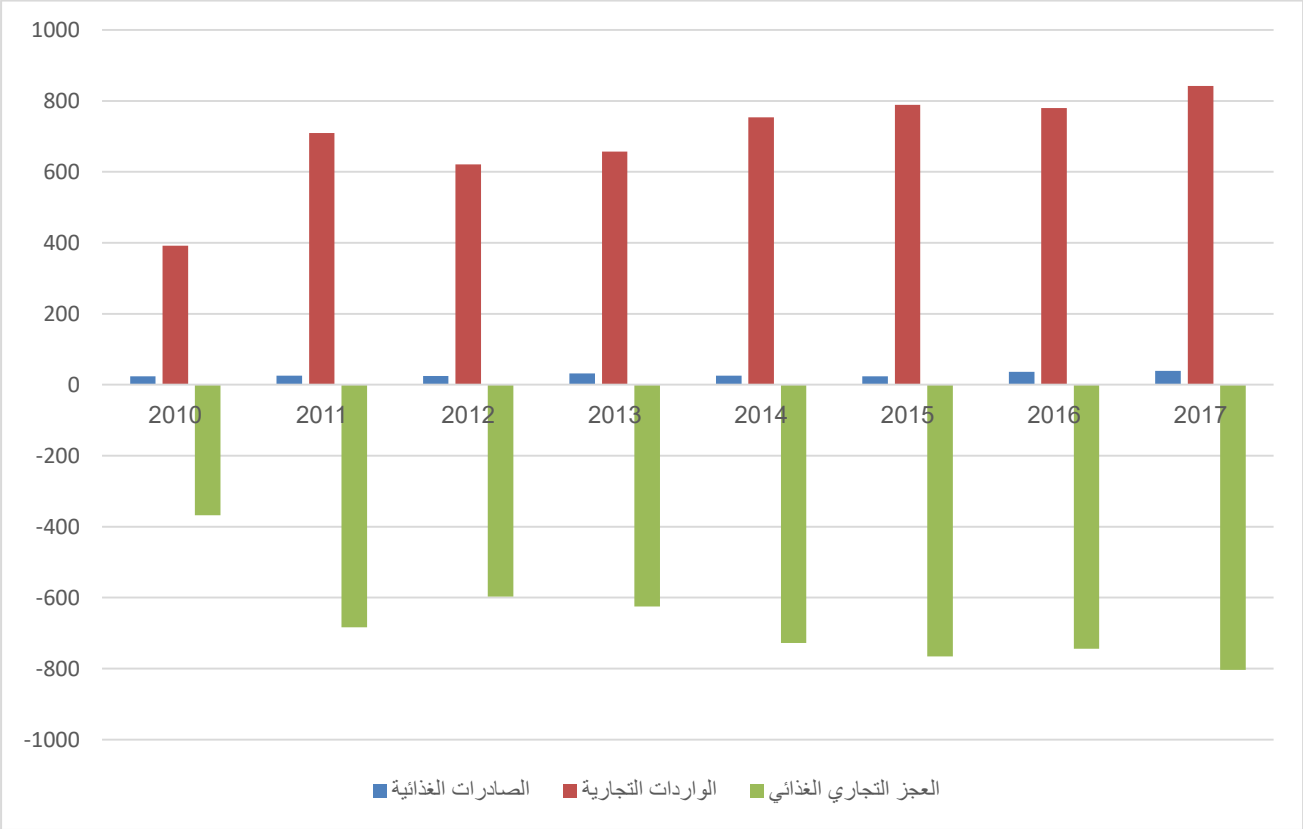

المصدر: من إعداد الباحث عن طريق معطيات الجدول 03

يعرض هذا المنحنى التطور السنوي للعجز التجاري الغذائي في الجزائر من عام 2010 حتى عام 2017، ويظهر مدى الفجوة بين الواردات الغذائية والصادرات الغذائية. يتكون المنحنى من ثلاثة أعمدة لكل سنة: الصادرات الغذائية (باللون الأزرق)، والواردات الغذائية (باللون الأحمر)، والعجز التجاري الغذائي (باللون الأخضر).

من خلال البيانات المعروضة، يمكن ملاحظة أن الواردات الغذائية تتفوق بشكل كبير على الصادرات الغذائية خلال كامل الفترة، مما يؤدي إلى عجز تجاري غذائي مستمر. العجز التجاري الغذائي يتزايد بشكل ملحوظ على مر السنين، حيث بدأ بحوالي -200 في عام 2010 وازداد ليصل إلى حوالي -800 في عام 2017.

تعكس هذه الأرقام اعتماد الجزائر الكبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما يشير إلى وجود تحديات في القطاع الزراعي المحلي. الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات الغذائية تدل على ضرورة تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الغذائية لتقليص العجز التجاري الغذائي. تحقيق ذلك يتطلب تحسين البنية التحتية الزراعية، وتبني تقنيات زراعية حديثة، وتعزيز الاستثمارات في القطاع الزراعي.

ثانيا: الفجوة الغذائية

تعتبر الفجوة الغذائية من بين المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها الباحثون لقياس مدى تحقيق أي بلد لأمنه الغذائي. فكلما كانت الفجوة أقل، كان ذلك يدل على تحقيق البلد لأمنه الغذائي، والعكس صحيح. وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يتناول واقع الفجوة الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تقليل حجم انعدام الأمن الغذائي أو العكس والجدول التالي يبين ذلك:

جدول 04: تطور نسب الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة:

	متوسط الفترة (2009-2013)	2014	2015	2016	2017
الحبوب	65.8	78.4	78.7	81.4	79
السكر	118.4	141.4	131.8	131.8	131.2
البقوليات	62.5	61.05	68.2	68.2	49.5
الزيوت	89.4	94.4	92.2	92.5	89.7
الخضر	0.5	0.3	0.4	0.4	0.05
الفواكه	8.4	10.2	8.5	5.8	1.4
اللحوم	9.9	9.7	7.8	7.3	4.5
الأسماك	16.7	25.4	23.2	23.6	17.6
الألبان	17.2	22.0	17.8	19.5	10.2
البيض	0.2	0.2	0.3	0.3	0.02

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2010-2017) الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. الخرطوم.

يتضح من الجدول رقم (04) أن الجزائر سجلت زيادة في نسبة الفجوة الغذائية، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب والسكر والزيوت والبقوليات. ارتفعت نسبة الفجوة في الحبوب من 65.8% خلال الفترة 2009-2013 إلى أكثر من 79% في عام 2017. يعود هذا بشكل رئيسي إلى ندرة تساقط الأمطار خلال تلك السنوات مقارنة بالسنوات السابقة، مما أثر على إنتاج الحبوب الذي يعتمد بشكل كبير على تساقط الأمطار. الأمر نفسه ينطبق على السكر والبقوليات والزيوت، حيث زادت نسبة الفجوة الغذائية فيها بنسب مقدارها (16) و(6.5) و(3) على التوالي خلال عام 2016. ومع ذلك، تراجعت هذه النسب إلى حد ما في عام 2017 بفضل تحسن الإنتاج المحلي لهذه المحاصيل.

أما بالنسبة للخضروات، فإن معدل الفجوة الغذائية لا يكاد يذكر، حيث تراوحت بين (0.5%) و(0.05%) خلال السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالفواكه، سجلت الجزائر تراجعًا في نسبة الفجوة الغذائية بنسبة

(7%) وبلغت حوالي (1.4%) في عام 2017. أما المنتجات الحيوانية، فقد شهدت انخفاضًا في نسبة الفجوة الغذائية بالنسبة للحوم بنسبة (5.4%) وبلغت حوالي (4.5%) في عام 2017. ونفس الأمر ينطبق على المنتجات الحيوانية الأخرى مثل الألبان والبيض، حيث انخفضت نسبة الفجوة الغذائية فيها خلال عام 2017 بنسبة (7%) و(0.18%) على التوالي. وبالمقابل، ارتفعت نسبة الفجوة الغذائية في المنتجات السمكية بنسبة (1%). ووفقًا لمؤشر الفجوة الغذائية، يظهر من هذه الإحصائيات أن نسبة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة لا تزال مرتفعة، مما يعني أن الجزائر غير قادرة حاليًا على تحقيق أمنها الغذائي في ضوء هذه الأرقام والإحصائيات.

يتبين من المؤشرين السابقين العجز التجاري الغذائي والفجوة الغذائية، أن الأمن الغذائي في الجزائر لا يزال يعاني من عدم تحقيق الأهداف المطلوبة. هذا يعود إلى تسجيل مؤشرات سلبية غير مرضية سواء بالنسبة للمستهلكين أو المسؤولين عن العملية. وبالتالي، فإن الأمن الغذائي في الجزائر لا يستطيع تلبية تطلعات المواطنين الجزائريين. ويعود ذلك إلى سياسات وبرامج فلاحية واقتصادية غير مدروسة فشلت في تحقيق الأهداف المحددة منذ استقلال البلاد. وبالنظر إلى الوضعية الأمنية المتعلقة بالغذاء، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشكل كبير على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر والجوع وسوء التغذية، وهي أهداف محددة في خطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2030.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي ومساهمته في تعزيز مسارات وأهداف التنمية في الجزائر

تم التطرق في الجزء السابق من هذه الدراسة إلى مؤشرين رئيسين لقياس الأمن الغذائي. سيتم في هذا القسم تسليط الضوء بشكل أكبر على كيفية تأثير الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها. يتم ذلك من خلال استخدام عدد من المؤشرات، بعضها تم تحديدها في إطار الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030، مثل مؤشر سوء التغذية ومؤشر نقص التغذية ومؤشر انعدام الأمن الغذائي، وبعضها الآخر هي مؤشرات معترف بها من قبل المتخصصين والباحثين، مثل مؤشر مساهمة الناتج الزراعي المحلي في الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: مؤشر سوء التغذية:

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار الخطة العالمية 2030، التي ترتبط بالأمن الغذائي والتغذية، يتطلب القضاء على العوامل السلبية المتعلقة بالأمن الغذائي، وعلى رأسها سوء التغذية. يعتبر سوء التغذية عائقاً رئيسياً أمام تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. إذا تم التغلب على هذا العائق وتقليصه، سيتم تعزيز أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع. تسعى الهيئات والمؤسسات في الجزائر إلى الحد من سوء التغذية، من خلال تبنيها للخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030. يتم ذلك من خلال تحسين أداء النظام الغذائي والصحي،

خاصة بالنسبة للأطفال الصغار الذين يعانون من سوء التغذية بشكل كبير. سيتم التطرق في هذا النص إلى تطور معدلات سوء التغذية في البلاد خلال السنوات الأخيرة وتأثيرها على تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

جدول 05: تطور معدلات سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018).

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل سوء التغذية (%)	4	3.5	3.3	3.3	3.2	3.2	3.1	2.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2021) معدل انتشار سوء التغذية) من تعداد السكان الجزائر تاريخ الاسترداد 03 جانفي 2021، من البنك الدولي:

locations-D&https://data.albankaldawli.org/indicator/SN.ITK.DEFC.ZS?end=2018 view- chart&start=2001&Z

من خلال الجدول رقم (05)، يظهر أن الجزائر قد شهدت تراجعا واضحا في نسبة السكان المعانين من سوء التغذية، حيث وصلت أدنى نقطة لها إلى حوالي 2.8٪ في عام 2018. على الرغم من هذا التحسن الذي يشير إلى تقدم البلاد نحو القضاء على سوء التغذية، إلا أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات كبيرة نظرا لارتفاع هذه النسبة بشكل عام. وهذا يجعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، خاصة مع ضعف البرامج والأنظمة الغذائية المتاحة في البلاد. لذا، تحتاج الجزائر إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، من أجل القضاء على مشكلة سوء التغذية وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الشكل 02: منحنى تطور معدلات سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة(2011-2018)

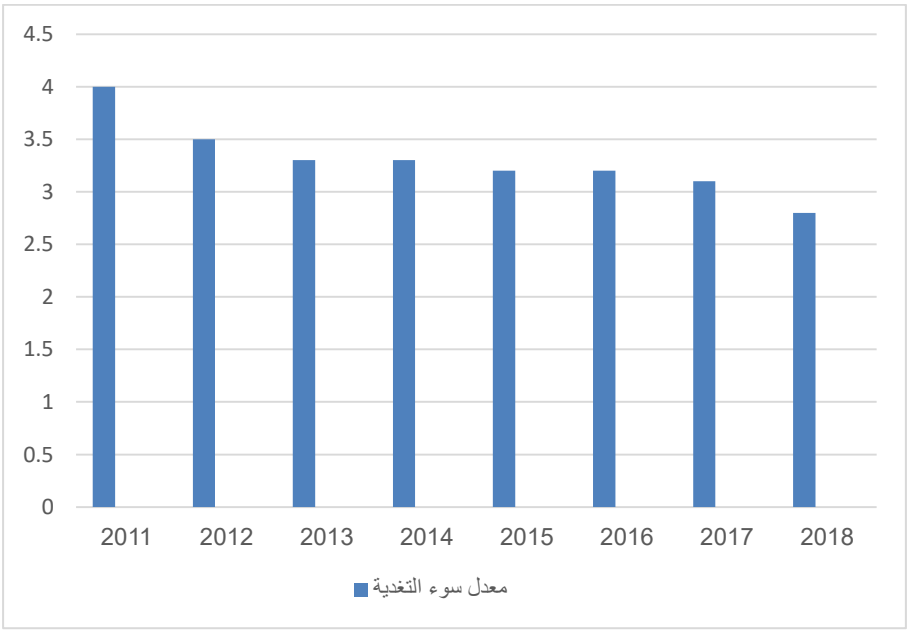

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيا ت الجدول 05

ثانيا: مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد

تم رصد مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد كواحد من المؤشرات التي تُستخدم لتقييم قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الجزائر قد انخفضت من 13% في عام 2016 إلى 9.3% في عام 2019. ورغم هذا الانخفاض الإيجابي، إلا أن مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد لا يزال مرتفعًا بشكل كبير، خاصة مقارنة بالإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر. وبالتالي، يبقى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستحيلاً في الوقت الحالي، حتى يتم اتخاذ حلول فعالة للتغلب على مشكلة انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلاد.

ثالثا: مؤشر نقص التغذية

يتم تتبع مؤشر نقص التغذية كجزء من خطة التنمية المستدامة 2030 لقياس تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تسعى الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، إلى القضاء على الفقر والجوع من خلال توفير الغذاء الصحي للسكان، خاصة في المناطق الريفية والنائية. وفي الجدول التالي، يمكن رؤية تطور نسب نقص التغذية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 06: تطور معدلات نقص التغذية في الجزائر خلال الفترة (2004-2019):

	(2014-2016)	(2015-2017)	(2017-2019)
معدل نقص التغذية (%)	4.6	4,7	2,8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2017-2020) حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لسنوات 2017-2020) روما

تبين من جدول رقم 06 أن نسبة السكان الجزائريين الذين يعانون من نقص التغذية قد انخفضت بشكل كبير، حيث بلغت حوالي 28% في عام 2019 مقارنة بنسبة 4.7% في عام 2017. يعتبر هذا التراجع إشارة إيجابية لقدرة الجزائر على التغلب على مشكلة نقص التغذية في وقت قصير، وإذا استمرت في تعزيز أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحد من الفقر والجوع، فإنها ستكون قادرة على تحقيق ذلك بنجاح.

الشكل 03: منحنى بياني لتطورات معدلات نقص التغذية في الجزائر

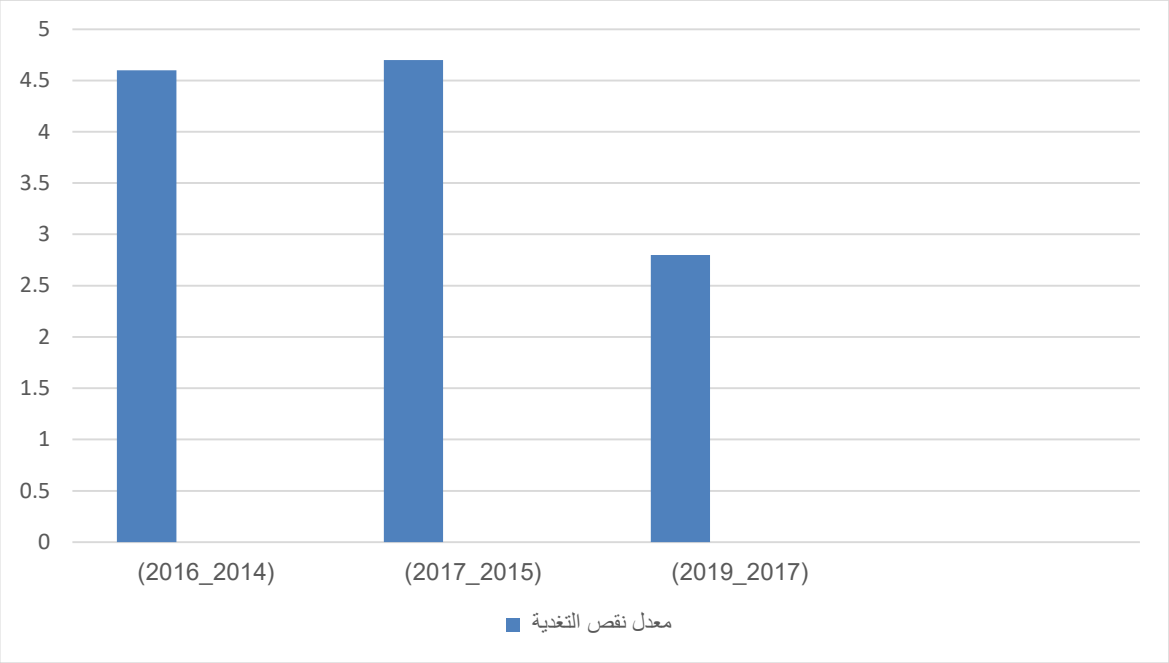

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات الجدول 06

رابعا: مؤشر الهزال والتقزم

تعتبر سوء التغذية ونقص التغذية من أبرز المشاكل التي تؤثر سلبًا على صحة الإنسان. يعود ذلك إلى عدم قدرة الأفراد، وخاصة الأطفال، على تناول وجبات غذائية كاملة ومنتظمة. ونتيجة لذلك، يتعرضون لخطر الإصابة بأمراض الهزال والتقزم التي يصعب علاجها. وهذا يجعلهم ينمون في ظروف غير طبيعية مقارنة ببقية الأطفال. سنتناول في هذا النص مؤشرات الهزال والتقزم في الجزائر وسنرصد تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسا: مؤشر الهزال

تعاني الجزائر، مثل معظم الدول، وخاصة الدول النامية، من مشكلة انتشار الهزال بين الأطفال. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى نقص التغذية، كما ذكر سابقاً. ووفقًا للإحصائيات لعام 2016، يُقدر أن نسبة الأطفال الذين يعانون من مرض الهزال في الجزائر تبلغ حوالي 4.1٪ من الأطفال دون سن الخامسة. ونظرًا لعدم توفر إحصائيات حديثة، فإننا لا يمكننا مقارنة تطور هذه النسبة. ومع ذلك، يمكن القول إن الجزائر تعاني من نسبة مرتفعة من هذا المؤشر، مما يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الجزائر ملزمة بتعزيز سياساتها الزراعية وبرامجها الغذائية لتمكين المواطنين من الحصول على الغذاء الصحي الكافي، والذي يساعدهم على النمو والتطور بشكل طبيعي كباقي البشر.[1]

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، روما، 2017، ص76

سادسا: مؤشر القزم والوزن الزائد:

1-مؤشر القزم:

يُعتبر مؤشر التقزم أحد المؤشرات المهمة لقياس تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر والجوع وسوء التغذية. وتواجه الجزائر تحدياً كبيراً في هذا الصدد، حيث يعاني عدد كبير من الأطفال من مشكلة التقزم. وبلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم حوالي 11.7% من إجمالي عدد الأطفال الجزائريين، وفقاً لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2016.

هذه النسبة تعتبر مرتفعة نسبياً، وتعيق تحقيق الهدف المتعلق بالحد من الفقر والجوع. لذا، من الضروري على الجزائر تحسين أنظمتها الغذائية للتغلب على مشكلة التقزم في أسرع وقت ممكن. وهذا سيساعد في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي من خلال مقاربة فعالة للتنمية.

2-مؤشر الوزن الزائد:

تعتبر البدانة من أبرز علامات سوء التغذية، ولذلك تم اعتماد مؤشر الوزن الزائد كأحد المؤشرات لقياس قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتخفيف الفقر والجوع. وفي الجزائر، يلاحظ أن معدلات الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة قد سجلت أرقامًا مرتفعة وفقًا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة. وتشير هذه الإحصائيات إلى أن نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد بلغت 12.4% في عام 2016. وتشكل هذه النسبة عقبة كبيرة أمام تحقيق هدف تخفيف الفقر والجوع في البلاد. لذا، فإن الجزائر ملزمة بتحسين وتنظيم أنظمتها الغذائية لمواجهة مشكلات سوء التغذية ونقصها، وذلك لتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة حول مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، إلا أنه يمكن القول من خلال الإحصائيات المتاحة أنه على الرغم من ارتفاع هذه المؤشرات، إلا أن هناك بعض النقاط الإيجابية. فقد تم تسجيل تراجع مستمر في نسب هذه المؤشرات منذ اعتماد الجزائر للخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030. وهذا يعني أن الجزائر قادرة على تحقيق هذه الأهداف وتعزيز أمنها الغذائي، شريطة أن تستمر في العمل بوتيرة أسرع وبوجود الإرادة السياسية اللازمة لتجاوز هذه المشكلات. وهذا سيسمح للجزائر بتعزيز أمنها الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.[1]

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص 76

سابعا: مؤشر خلق مناصب شغل:

يعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات قياس الأمن الغذائي، حيث تلعب اليد العاملة دوراً هاماً في زيادة الإنتاج الفلاحي وبالتالي زيادة معدلات الأمن الغذائي. تسعى الجزائر جاهدة إلى خلق فرص عمل في هذا القطاع للحد من البطالة وتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي الجدول التالي يوضح تطور عدد العاملين في القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة:

الجدول 07: تطور عدد القوى العاملة الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد القوى العاملة الزراعية	2.35	2.44	2.47	2.52	2.55	2.54	2.54	2.60

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق

يوضح الجدول رقم 07 تطور عدد القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2017. تُظهر البيانات زيادة تدريجية في عدد العمالة الزراعية على مدار السنوات السبع.

-في عام 2010، بلغ عدد القوى العاملة الزراعية 2.35 مليون.

-في عام 2011، زاد هذا العدد قليلاً ليصل إلى 2.44 مليون.

-استمرت الزيادة في عام 2012 حيث بلغ عدد القوى العاملة 2.47 مليون.

-في عام 2013، استمر النمو ليصل إلى 2.52 مليون.

-بحلول عام 2014، بلغ عدد العمالة الزراعية 2.55 مليون.

-في عامي 2015 و2016، حافظت القوى العاملة على نفس المستوى تقريباً عند 2.54 مليون.

-في عام 2017، سجلت القوى العاملة الزراعية زيادة طفيفة لتصل إلى 2.60 مليون.

يشير هذا الاتجاه التصاعدي إلى اهتمام متزايد بالقطاع الزراعي في الجزائر، وربما يعود ذلك إلى سياسات حكومية تهدف إلى تعزيز هذا القطاع وزيادة الإنتاجية الزراعية. مع ذلك، رغم الزيادة الملحوظة في عدد العاملين، إلا أن التحديات التي تواجه القطاع مثل الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية والعجز التجاري الغذائي لا تزال قائمة، مما يستدعي اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

تحليل هذه الأرقام يظهر أهمية الاستمرار في دعم وتطوير البنية التحتية الزراعية، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية للمزارعين، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات في القطاع الزراعي لتحسين كفاءة واستدامة الإنتاج الزراعي في الجزائر.

الشكل 04: منحنى بياني لتطور عدد القوى العاملة الزراعية الجزائرية خلال الفترة (**2010-2017**)

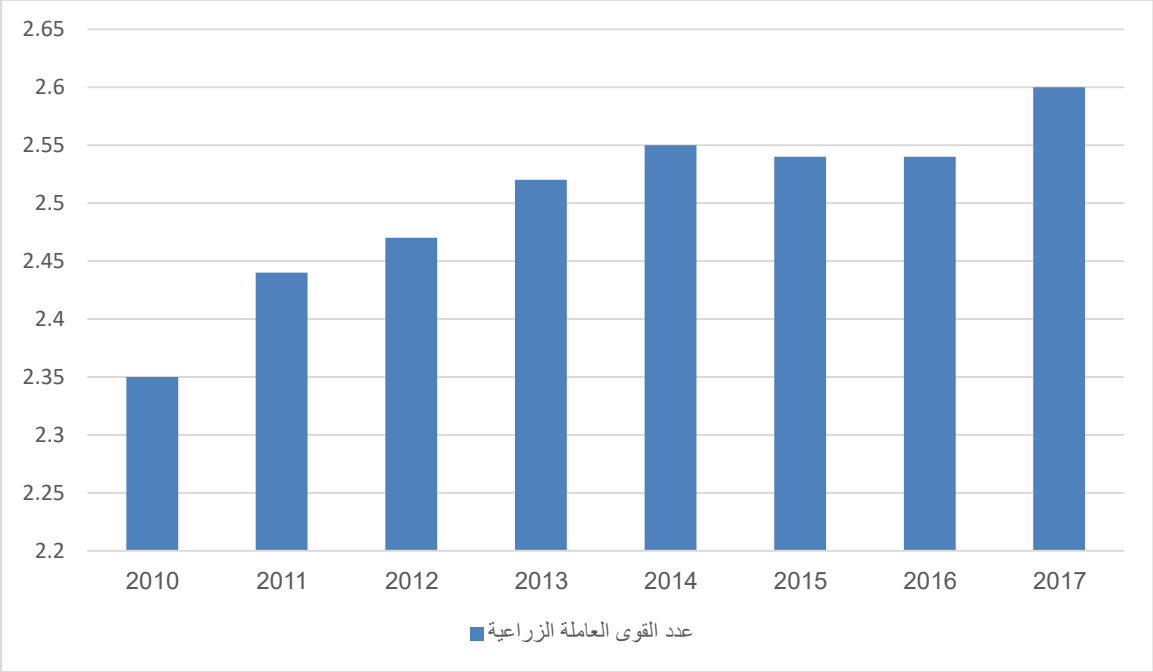

المصدر: من إعداد الباحث من معطيات الجدول 07

ثامنا: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الملحي

يعتبر القطاع الزراعي بمختلف فروعه أحد القطاعات الحيوية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتم توفير موارد مالية لدعم مشاريع وبرامج متنوعة تعزز الاقتصاد الوطني وتقلل من الفقر والتخلف. يهدف الجدول التالي إلى توضيح مدى تأثير الناتج المحلي الزراعي على الاقتصاد الوطني.

الجدول 08: تطور حجم الناتج المحلي الزراعي مقارنة مع حجم الناتج الإجمالي في الجزائر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ن م أ	11,9	14,5	16,2	16,6	17,2	16,7	17,5	18,5
ن م ز	1,01	1,1	1,4	1,6	1,7	1,9	2.1	2,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر العاصمة 2017، 2018، ص 47-78

يتضح من الجدول رقم 07 أن الجزائر قد شهدت زيادة في معدل الناتج المحلي الزراعي خلال السنوات الأخيرة، حيث تضاعف هذا المعدل إلى الضعف في غضون سبع سنوات فقط. وعلى الجانب الآخر، زاد الناتج المحلي الإجمالي بكميات أكبر، مما جعل نسبة مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي قليلة جدًا، حيث لم تتجاوز النسبة 125، بينما تجاوزت في بعض الدول العربية النسبة 20 على الرغم من عدم توفرها على نفس المقومات التي تمتلكها الجزائر.

لذا، يجب على الجزائر إيلاء اهتمام أكبر للقطاع الزراعي، خاصة من الناحية المالية، لتمكينه من تنفيذ مزيد من المشاريع والبرامج التي تعزز الأمن الغذائي وتعزز مسارات التنمية المستدامة. فنسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي لا تزال غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتخفيف الفقر والجوع وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين. زيادة الناتج الزراعي يمكنها خلق فرص عمل جديدة وتحسين الظروف المعيشية، وبالتالي تقليل مستوى البطالة والفقر في البلاد.

الشكل 05: منحنى بياني: لتطور حجم الناتج المحلي الزراعي مقارنة مع حجم الناتج الإجمالي في الجزائر

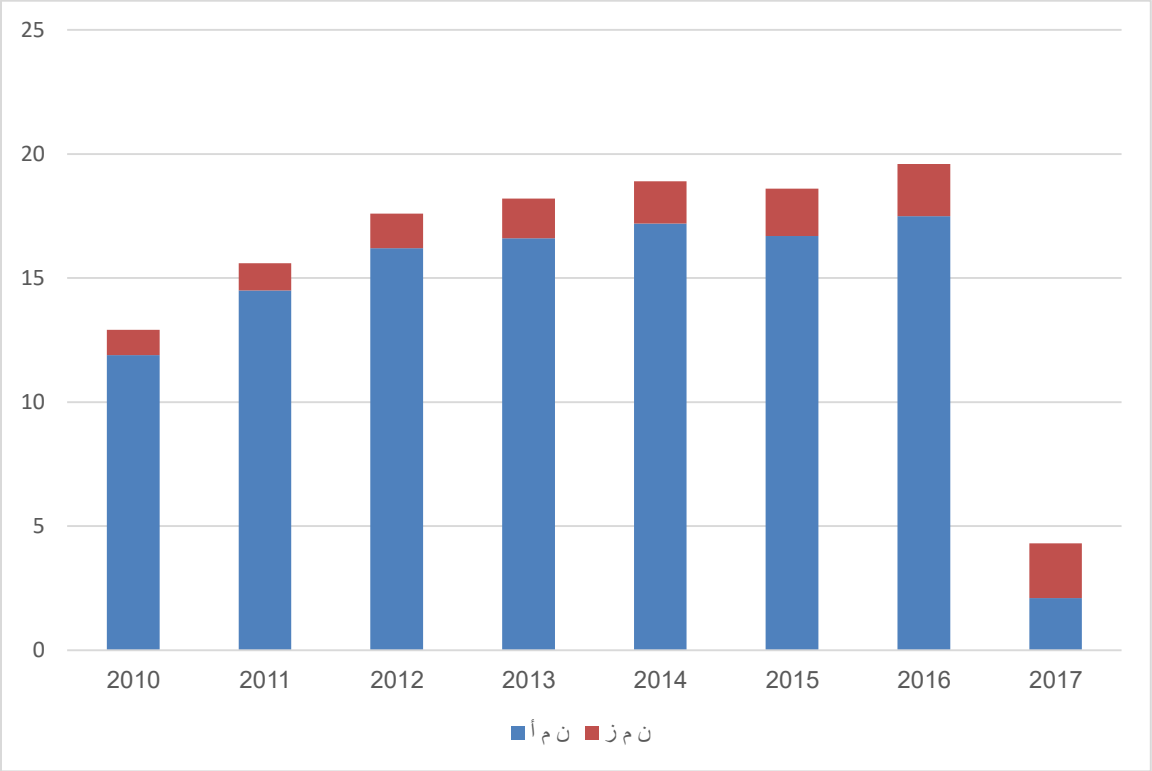

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات الجدول 08

تاسعا: مساهمة الأمن الغذائي في المحافظة على البيئة:

رغم زيادة المطالب الاجتماعية لتوفير الغذاء الكافي لجميع فئات المجتمع، إلا أن هذا الأمر سيؤثر سلبًا على البيئة ويستنزف ثرواتها الطبيعية، خاصة في ظل استغلالها غير المستدام. ومع ذلك، يتم تقديم مفهوم جديد يسمى الأمن الغذائي المستدام، والذي يهدف إلى توفير غذاء صحي ومستدام دون استنزاف موارد الطبيعة، وضمان حق الأجيال القادمة في الحصول على نفس الغذاء وفقًا للمعايير البيئية المستدامة. يتم تحقيق هذا المفهوم من خلال استخدام الموارد الطبيعية بطرق مستدامة وعقلانية، ومنع قطع الأشجار وحرقها واستنزاف المياه واستغلالها بطرق غير مشروعة، وتعزيز الزراعة العضوية والزراعة الذكية المستدامة.

كما تتطلب الآثار الخطيرة لتغير المناخ على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والبيئة اتخاذ إجراءات سيادية خاصة بالتغير المناخي.[1]

وبالتالي، يجب أن يتم تعزيز فكرة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر وغيرها من الدول، حيث ستساهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة في جوانبها المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالبعد البيئي. يركز هذا البعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي والحيواني وتجنب أي مخاطر بيئية قد تؤثر على البيئة التي نعيش فيها.

تسعى الجزائر إلى تبني هذا المفهوم في سياساتها الزراعية والمائية والبيئية، وتعتمد في ذلك على عدد من الإجراءات والقوانين للحفاظ على البيئة وضمان حق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الغذاء والثروات الطبيعية. وتشجع أيضًا على ضرورة اعتماد مفاهيم البيئة الحيوية وحماية الثروات الطبيعية أثناء تنفيذ أي برنامج وطني. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مشاركة أكبر عدد ممكن من المختصين في مجال البيئة والفلاحة وصناع القرار.[2]

[1]منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، **رصد الأمن الغذائي والتغذية دعما لخطة التنمية المستدامة العام 2030 تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل** روما، 2016، ص 18

[2]غربي، فوزية. مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية بـ (31)، **"التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر"**، 2009، ص 21

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تناولنا تحليلاً متعمقًا للاستراتيجيات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام، كما يستعرض الإمكانيات الزراعية المتاحة، والتحديات التي تواجه القطاع، والجهود الحكومية المبذولة لتعزيز البنية التحتية وتطوير التقنيات الزراعية المستدامة. يبرز كذلك أهمية التمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية ودور التشريعات في دعم هذا القطاع، ويوضح لنا أن هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتحسين جودة المحاصيل، وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

الخاتمة

إن الأمن الغذائي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فهو ليس فقط مرتبطًا بإمداد السكان بالغذاء الكافي والمغذي، بل يعزز أيضًا الصحة العامة، ويقلل من الفقر، ويدعم النمو الاقتصادي، كما أن تأمين الغذاء يتطلب سياسات متكاملة تشمل تحسين الإنتاج الزراعي، إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، تعزيز البنية التحتية الريفية، وتمكين المجتمعات المحلية من الاعتماد على الذات.

لأن تعزيز الأمن الغذائي يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع، وتحسين الصحة الجيدة والرفاه، وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين. لذا، يجب على الحكومات والمؤسسات الدولية التعاون لدعم الابتكار في مجال الزراعة، وتبني تقنيات حديثة، وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الأزمات الغذائية، لضمان مستقبل آمن ومستدام للأجيال القادمة ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع الأمن الغذائي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وبإسقاطه على واقع دولة الجزائر انطلاقا من إشكاليتنا: **ما مدى أهمية الأمن الغذائي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

اتضح لنا للأمن الغذائي دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها بعد اختبار صحة أو خطأ الفرضيات التي بنينا عليها هذا البحث.

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يُعدّ الأمن الغذائي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر صحيحة وذلك حسب ما جاء في الفصل التطبيقي.

الفرضية الثانية: يُواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تحديات كبيرة صحيحة حسب الفصل التطبيقي مثل العجز الغذائي وجود أمراض كالسمنة والهزال.

الفرضية الثالثة يمكن للجزائر تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات واستراتيجيات فعّالة مقبولة عموما لكن يجب على الجزائر أن تستغل إمكانيات أكبر مادية وبشرية لتحقيق ذلك

الإستنتاج العام:

تؤكد هذه الدراسة أهمية الأمن الغذائي كواحد من العوامل المساهمة في تحقيق العديد من الأهداف، ليس فقط فيما يتعلق بتوفير الغذاء، ولكن أيضًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تعتبر الجزائر وغيرها من بين الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تخفيف الفقر والجوع وسوء التغذية. ورغم تحقيق بعض التقدم في مجال الأمن الغذائي والتغذية، إلا أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات في تحقيق هذه الأهداف.

لذلك من الضروري تبني المزيد من السياسات والبرامج الزراعية التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف المنشودة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

- تباطؤ أداء القطاع الفلاحي في خلق فرص عمل للشباب،

- زيادة الفجوة الغذائية وتراجع معدلات سوء التغذية.

- يجب على الجزائر تعزيز مسارات التنمية المستدامة من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتبني السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

الإقتراحات والتوصيات:

-تشجيع زراعة محاصيل متنوعة تلائم المناخ المحلي وتضمن توفير غذاء مستدام وتقليل الاعتماد على المحاصيل ذات القيمة المضافة المنخفضة والتركيز على زراعة المحاصيل ذات القيمة الغذائية العالية.

-تحسين أنظمة الري لتقليل هدر المياه وزيادة كفاءة استخدامها وإنشاء شبكات توزيع فعالة لتقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية من المزرعة إلى السوق.

-تطبيق تقنيات الزراعة المستدامة مثل الزراعة العضوية وتدوير المحاصيل وتعزيز استخدام الأسمدة الطبيعية والمبيدات الحشرية العضوية للحفاظ على صحة التربة والبيئة.

-تقديم الدعم المالي والتقني لصغار المزارعين لتحسين إنتاجيتهم وزيادة دخلهم وتنظيم دورات تدريبية لتمكينهم من استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

-تعزيز الصناعات الغذائية المحلية لتوفير منتجات غذائية متنوعة وعالية الجودة وتشجيع إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجال تصنيع الأغذية لخلق فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة للمحاصيل الزراعية.

-دعم الأبحاث الزراعية لتطوير محاصيل مقاومة للجفاف والأمراض وتعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الزراعية لتبادل المعرفة وتطبيق الابتكارات الزراعية.

-وضع سياسات حكومية داعمة للأمن الغذائي تشمل تحفيز الإنتاج الزراعي المحلي وحماية الموارد الطبيعية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمستثمرين.

-تنظيم حملات توعية للمزارعين والجمهور بأهمية الأمن الغذائي وطرق تحقيقه وتعزيز الوعي بالتغذية السليمة وأهمية تنويع الغذاء لتحسين الصحة العامة.

-التعاون مع المنظمات الدولية والاستفادة من خبراتها وبرامجها لدعم الأمن الغذائي وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى لتأمين استيراد وتصدير المنتجات الغذائية بشكل مستدام.

آفاق الدراسة:

لقد قمنا بمعالجة موضوعنا هذا دور **الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**" وركزنا على السياسات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أن موضوعنا يفتح المجال لمواضيع أخرى يمكن أن تكون دراسة إشكالية أبحاث أخرى مستقبلية.

مثل: ماهي السياسة الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأمن الغذائي؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المصادر والمراجع العربية:

1. بن عبيد، فريد؛ مطاي، عبد القادر؛ صلاح، محمد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، العدد34، جامعة عاشور الزيان.
2. بوزيان الرحماني، هاجر ؛ بكدي، فاطيمة، مجلة جامعية، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي بخميس مليانة،2008.
3. بوغدة، نور الهدى، **دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي**، جامعة فرحات عباس-سطيف.
4. جناد مباركة، مجلة الاقتصاد الجديد، **إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر**، جامعة فرحات عباس، سطيف -الجزائر، 2023.
5. حميد رابح، ساري نصر الدين، مجلة الآفاق والدراسات الإقتصادية، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمة الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر 2018.
6. خلالفة هاجر، مجلة دفاتر المتوسط، **الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين**، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر
7. ساري، حورية؛ بودربالة، سارة حدة، مجلة الامتياز البحوث الاقتصاد والإدارة، **العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة الfao لعام 2021**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2022.
8. سلاطنية، بلقاسم، عرعور، مليكة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، جامعة محمد خيضر، بسكرة -الجزائر، 2009.
9. صاطوري، الجودي، مجلة الباحث، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، جامعة محمد البشير الابراهيمي**، برج بوعريريج -الجزائر،2016.
10. عادل، المهدي؛ عمر، صقر؛ الشافعي، احمد صلاح، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، **تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية 2030**، جامعة الحلوان، مصر، 2021.
11. العربي، حجام؛ طري، سميحة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، جامعة الجزائر-الجزائر، 2019.

12. عكرود، سفيان، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والإتصالية، **الأمن الغذائي: اشكالية تحديد المفهوم والأبعاد**، جامعة الجزائر03، 2022.

13. غراب، زرايقية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015.

14. غربي، فوزية، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، **"التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر**،2009

15. غنيم، عثمان محمد؛ أبوزيط ماجدة، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن–الجزائر.

16. فاكية، سقني، مجلة استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال، **استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال**، جامعة سطيف02، 2015.

17. كمال محمد منصوري؛ محمد رمزي، جودي، **المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية**، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008

18. محمد، عبد الله حسون؛ مهدي، صالح داوي؛ عبد الرحمن خضير، اسراء، مجلة ديالي، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، جامعة ديالي، العراق، 2015.

19. مراد، ناصر، مجلة جديد الاقتصاد، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية**، العدد 05، جامعة البليدة، الجزائر، 2010.

20. مكي، علي؛ بن عياد، فريدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائر في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي**، جامعة المدية، الجزائر.

21. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، **رصد الأمن الغذائي والتغذية دعما لخطة التنمية المستدامة العام 2030 تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل** روما: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).2016

22. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، روما، 2017.

23. يوب زكرياء؛ ملال، كريمة، **السياسية الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2015/2016.

المصادر والمراجع الأجنبية

1. Abderrazak khadraoui ،eaux et sol en Algérie (gestion et impact sur l'environnement) ،homma ،Alger.
2. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement ،rapport sur l'état et l'avenir de, 2014 ،2012l'environnement.
3. Abderrazak khadraoui ،Eau ،Eau et impact environnemental dans le Sahara algérien ،Alger ،2007